النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 657 | من 11 الى 17 يونيو 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

دروس انتفاضة 20 يونيو وضرورة مواجهة التغول المخزني

09 08 07

عبدالحق الوسولي:

ضيف العدد

لم يكن من سبيل أمام الشعب كي يضع حدا لهذا النزيف الاجتماعي ولهذا الاستهتار بكرامة الإنسان، إلا أن يخرج إلى الشارع لإعلان رفضه لقرار الزيادة في الأسعار، وللتعبير عن موقف الاستنكار وإبداء الغضب

15

الدعاية الرأسمالية والترويج لجائحة مزيفة جديدة

11

«طنز» الانتخابات بالمغرب

06

كلمة العدد:

التغول المخزني وضرورة وحدة النضال الشعبي

يوم 20 يونيو المقبل ستحل الذكرى 45 لانتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة التي خرجت فيها الجماهير الشعبية بالدار البيضاء للاحتجاج على الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالدقيق والسكر والزيت والحليب... هذه الانتفاضة، كما هو الأمر بالنسبة للانتفاضات الشعبية الأخرى، واجهها النظام بالرصاص الحي مرتكبا مجازر مروعة في حق أبناء الشعب المغربي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء والمصابين والمعتقلين والمختطفين مجهولي المصير الذين مازالت عائلاتهم، إلى جانب القوى المناضلة، تطالب بالحقيقة والعدالة والإنصاف في ملفاتهم. والنظام المخزني بطبيعته الاستبدادية يهاب الحقيقة والعدالة وكشف الحساب أمام الشعب المغربي لذلك نجده يواصل سياساته القمعية اتجاه النضالات والاحتجاجات الشعبية بكل غطرسة وتجبر.

الآن، وبعد مرور أزيد من 45 سنة على هذه الانتفاضة الشعبية المجيدة لا شيء يبشر بالخير. فالأوضاع تزداد تأزما وقتامة ، وشعارات النظام المخزني حول التنمية والدولة الاجتماعية والمغرب الجديد وغيرها كلها تبخرت بعد انكشاف زيفها أمام حقيقة الواقع المر الذي يكتوي بناره الشعب المغربي.

فما يسجله الواقع هو أنه يوما بعد يوم يزداد التغول الرأسمالي المخزني شراسة وغطرسة دون إعارة أي اهتمام لاحتجاجات الجماهير الشعبية وصرخات ضحايا السياسات الرأسمالية المتوحشة التي فقرت الشعب المغربي بشكل غير مسبوق، وقضت على ما تبقى من قدرته الشرائية، وجعلت استفادته من الخدمات الاجتماعية العمومية في الصحة والتعليم والسكن والترفيه وغيره تكاد تكون من باب المستحيلات بعدما تم تفويتها معظمها للرأسمال المفترس. والأخطر من ذلك هو اكتساح الافتراس الرأسمالي للأراضي السلالية والجماعية وتفويتها للشركات الامبريالية والصهيونية وللمافيات المحلية، بالإضافة إلى السيطرة على عقارات ومساكن المواطنين في المدن الكبرى وضواحيها وهدم أحياء بكاملها وتشريد سكانها كما حدث في الدار البيضاء والرباط.

إن تشريع النظام لأبواب بلادنا أمام الاختراق الصهيوني وأمام الاستثمارات الصهيونية ستكون له انعكاسات تدميرية خطيرة على السيادة الوطنية في مختلف جوانبها وعلى أمن المغرب ومصالح الشعب المغربي وهويته الوطنية ومستقبله وعلى أمن واستقرار المنطقة المغاربية التي تتربص بها الأطماع الامبريالية وخصوصا الأمريكية والصهيونية.

أما بالنسبة للحريات العامة فحدث ولا حرج. فالآلاف من أبناء وبنات الشعب المغربي هم/ن إما في السجون أو تحت سوط المتابعات القضائية أو الملاحقات البوليسية لا لشيء سوى لأنهم اختاروا طريق النضال للمطالبة بالحرية وبمطالب اجتماعية بسيطة كالصحة والتعليم ورفع التهميش، وقوى الشعب المغربي المناضلة تعيش تحت وطأة القمع الحصار والتضييق الممنهج للحيلولة دون قيامها بدورها النضالي والتأطيري للجماهير.

إن الجماهير الشعبية لم تعد تنطلي عليها الشعارات المخزنية ولا الأوهام الإصلاحية. لقد أصبحت تدرك أن الدولة المخزنية هي دولة الرأسماليين المفترسين وناهبي المال العام والسماسرة الكبار والمضاربين و»الفراقشية»، وأن لا طريق للدفاع عن كرامتها ومكتسباتها وانتزاع حقوقها سوى طريق النضال. لذلك نجدها تفجر النضالات التي أخذت تتسع وتتكاثر لتعم مختلف الفئات والمناطق، وعلى الخصوص في المناطق المهمشة التي تشهد نضالات قوية ضد التهميش والإقصاء ونزع الأراضي ومن أجل البنيات التحتية والخدمات العمومية.

إن هذه النضالات الشعبية المتنامية تؤشر على ما تزخر به الجماهير من طاقات واستعدادات نضالية هائلة، لكنها تظل مشتتة والكثير منها عفوي مما يسهل على النظام القضاء عليها إما عبر القمع والترهيب أو عبر الالتفاف والاختراق والتلغيم أو عبر التجاهل... مما يطرح على القوى اليسارية والديمقراطية إعادة النظر في استراتيجية علاقتها بالجماهير الشعبية عبر التجذر وسطها والانخراط الفعلي في نضالاتها والمساهمة في تنظيمها وتوجيهها مع تجنب الوصاية عليها، وتوفير كافة أشكال الدعم لها والعمل على ابداع الآليات الكفيلة بتوحيد وتنسيق نضالاتها على المستويات المحلية والجهوية والوطنية في أفق بناء الجبهة الشعبية الواسعة لقيادة نضال الشعب المغربي من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي الذي يقطع مع نظام الاستبداد والفساد ويؤسس للنظام الوطني الديمقراطي الشعبي.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

السحب: Anteprima

عقد حزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة صحفية يوم الاربعاء 10 يونيو 2026 لتسليط الضوء على اشغال التحضير للمؤتمر الوطني السادس للحزب المزمع عقده أيام 24، 25 و 26 يوليوز 2026، وما يواجهه الحزب من عراقيل ومضايقات...

نقدم هنا التصريح الصحفي المقدم في الندوة:

تصريح صحفي

أيها السادة والسيدات ممثلو وسائل الإعلام الحاضرون/ات
الرفاق والرفيقات ممثلو/ات الهيئات الصديقة،
والرفاق والرفيقات،

باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي نرحب بكم/ن ونشكركم/ن على تلبية الدعوة لحضور هذه الندوة الصحفية.فكما جاء في الدعوة لهذه الندوة الصحفية فإننا نود من خلالها تسليط الضوء على أمام الرأي العام الوطني والدولي على مختلف المستجدات المرتبطة بالإعداد للمؤتمر الوطني السادس ومظاهر التضييق والحصار التي يتعرض لها حزبنا وخاصة في اللآونة الأخيرة مع اقتراب عقد مؤتمره الوطني السادس.

نود في البداية إخباركم بأن حزبنا قطع أشواطا متقدمة في الإعداد الأدبي والمادي والتنظيمي لعقد مؤتمره الوطني السادس أيام 24، 25 و 26 يوليوز 2026 التزاما بدورية عقد مؤتمراتنا كل أربع سنوات حسب القانون الأساسي للحزب.

غير ان هذا العمل اصطدم مرة أخرى بتوجه النظام نحو مزيد من التضييق من خلال عزم وزارة الداخلية عدم تمكين حزبنا من قاعة عمومية لعقد المؤتمر. وقد اتضح ذلك جليا من خلال حصيلة الاتصالات التي قام بها المكتب السياسي بعدد كبير من مسؤولي القاعات العمومية كما سنوضح ذلك لاحقا

فكما تعلمون فإن هذا النزوع السلطوي ليس جديدان بل هو جزء فقط من أساليب الحصار والتضييق والمنع والتعتيم التي يعاني منها حزبنا منذ عقود، والتي تعاني منها القوى المناضلة أيضا، والتي تفسر بالطبيعة الاستبدادية للنظام السائد ونهجه لسياسة إغلاق الحقل السياسي في وجه المشاريع السياسية النقيضة لمشروعه الاستبدادي الرجعي.

فرغم أن حزبنا يعمل في إطار القانونية منذ سنة 2004، وهي الصفة التي انتزعها بفضل سنين من النضال والتضحيات، وبدعم من القوى الصديقة وطنيا ودوليا، فقد كان ولا زال يعمل في ظروف صعبة وعسيرة تتسم بمختلف أشكال القمع والتضييق والحصار الممنهج من طرف النظام.

ولا يتسع المجال هنا لسرد مختلف حالات وأشكال هذا القمع والتضييق والحصار لذلك سنكتفي بذكر أبرزها ومنها:

-التهديد بحل الحزب بسبب مواقفه الجذرية المعارضة للنظام (استدعاء الكاتب الوطني السابق لحزبنا من طرف وزارة الداخلية وتهديده بحل الحزب، التهديد بحل الأحزاب التي لا تشارك في الانتخابات والذي لوح به وزير الداخلية في اجتماع إحدى اللجن البرلمانية أواخر نونبر 2025).

-حرمان فروع حزبنا من وصولات إيداع ملفات التأسيس أو التجديد رغم توفر الحزب على وصل الإيداع القانوني على المستوى الوطني، الشيء الذي يعرقل عملها وأنشطتها وكراء مقراتها.

-ضغط السلطة على المواطنين لثنيهم عن كراء منازلهم لنا كمقرات للحزب.

-منع الحزب من الاستفادة من الإعلام العمومي ومن القاعات العمومية ومن الدعم الذي تستفيد منه الأحزاب الأخرى والذي يتم ربطه بالمشاركة في الانتخابات وهو ما يعتبر ابتزازا سياسيا لإخضاع الأحزاب لهيمنة النظام المخزني واستيعابها ضمن بنيته.

-ضغط السلطة على أسر الشباب الذي يرى الالتحاق بحزبنا لثنيه عن ذلك.

-إغلاق التوظيف العمومي في وجه العديد من رفاقنا ورفيقاتنا، من خلال ترسيبهم/ن في المباريات الإدارية بل عدم توظيفهم/ن رغم النجاح فيها.

-القمع والتضييق على حملات حزبنا الداعية لمقاطعة الانتخابات التي تفتقد للحد الأدنى من شروط النزاهة والديمقراطية، والتي يقاطعها الشعب المغربي بشكل عارم. وقد سنت السلطة، مؤخرا، قوانين تجرم التشكيك في نتائج الانتخابات والتعبير عن مقاطعتها رغم أن ذلك يندرج ضمن حرية التعبير عن الرأي السياسي. مما يؤشر على عزم النظام قمع جميع الأصوات المعارضة لسياسته والداعية لمقاطعة للانتخابات.

ومن آخر مظاهر التضييق والحصار المضروب على حزبنا هي:

- استدعاء الأمين العام للحزب والكاتب المحلي لفرع طنجة وأحد مناضلي نفس الفرع للتحقيق معهم من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالدار البيضاء بسبب الموقف من النظام وإدانتهم التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم الذي يمارس أبشع أشكال الإبادة والتطهير العرقي والتجويع والتهجير في حق الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى عدوانه المستمر على بلدان المنطقة بدعم من الامبريالية وعلى رأسها الأمريكية والأنظمة العربية الرجعية.

- الحرمان من القاعات والمقرات العمومية الممولة من طرف الشعب المغربي لعقد المؤتمر الوطني السادس للحزب.

السادة والسيدات،
الرفيقات والرفاق الأعزاء؛

إن منع حزب قانوني من الولوج إلى القاعات العمومية لعقد مؤتمره يشكل مسا خطيرا بحرية التنظيم والعمل السياسي المكفولين قانونيا ودستوريا. كما أن الدفاع عن حق حزبنا في التنظيم وعقد مؤتمره بحرية هو جزء من الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق شعبنا في التنظيم والتعبير والنضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

- إن حزبنا الذي تأسس في العلنية سنة 1995 مصمم على الاستمرار في مواجهة سياسات النظام القائمة على الاستبداد والقمع والقهر الاجتماعي والتبعية للإمبريالية والتطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم. كما هو مصمم على الاستمرار والتقدم في مسيرته نحو بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية وعقد مؤتمره الوطني السادس في كل الأحوال والشروط وهو في حاجة ماسة لدعم كل القوى الديمقراطية ووسائل الاعلام المستقلة بمختلف الأشكال الممكنة.

ففي إطار الاستعداد لعقد المؤتمر الوطني السادس لحزب النهج الديمقراطي العمالي قام المكتب السياسي، خلال شهر ماي 2026، بزيارة العديد من المؤسسات العمومية بكل من مدن الرباط والدار البيضاء والمحمدية وتماره وسلا وبوزنيقة قصد وضع طلبات الاستفادة من استعمال قاعاتها وفضاءاتها لتنظيم أشغال المؤتمر. وهذه المؤسسات العمومية هي إما تابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل مثل مسرح علال الفاسي ومسرح المنصور وقاعة باحنيني بالرباط والمركب الثقافي عبد الرحيم بوعبيد بالمحمدية والمركب الدولي للشباب ببوزنيقة والمركب الثقافي عزيز لحبابي بتمارة، وإما تابعة لوزارة التعليم العالي وهي معهد الزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للمعادن بالرباط والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء، وإما تابعة للجماعة الحضرية وهي المركب الثقافي محمد زفزاف بالدار البيضاء.

وقد توزعت ردود فعل مسؤولي تلك المؤسسات:

- إما رفض تسلم طلب حجز القاعة بدون تقديم أي مبرر لهذا الرفض.

- إما تسلم الطلب وعدم الرد عليه رغم الاتصالات المتكررة للمكتب السياسي،

-إما رفض الموافقة على الطلب تحت مبرر الحصول على ترخيص مسبق من السلطة المحلية، وهذا مخالف للقانون، أو تحت مبرر أنه ستكون هناك أشغال إصلاح تلك القاعات خلال فترة انعقاد المؤتمر.

- إما قبول الطلب وإعطاء الموافقة مكتوبة ثم التراجع عنها لاحقا تحت ضغط السلطة (نموذج مسرح المنصور بالرباط).

-كما رفض مسؤولو السلطة المحلية والاقليمية والولائية بالرباط تسلم التصريح بعقد المؤتمر الوطني السادس للحزب الذي تقدم به المكتب السياسي يوم الاثنين 18 ماي 2026 مما يعني أن هناك قرار مسبق للسلطة لحرمان الحزب من القاعات العمومية، وهذا مؤشر خطير يثير الشكوك حول نية السلطة في منع عقد المؤتمر.

للتذكير فإن هذه الفضاءات العمومية تمنح بدون مشاكل للأحزاب الأخرى لتنظيم أنشطتها السياسية من ندوات ومؤتمرات وغيرها، بينما تمنعها على حزبنا مما يحرمنا من حقنا في ممارسة النشاط السياسي العادي والتواصل مع المواطنين/ات

إننا نعتبر سلوك السلطة هذا ممارسة تعسفية وتسلطية في حق حزبنا هدفها هو تشديد الضغط والحصار والتضييق عليه انتقاما منه على موافقه وخطه السياسي والنضالي المعارض للنظام القائم وانحيازه الواضح لمصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ودعمه لنضالاتها وحراكاتها والانخراط فيها، وتشبثه المبدئي والنضالي بخطه السياسي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية

وفي الأخير نريد أن نؤكد أننا سنعقد مؤتمرنا الوطني السادس في موعده المحدد، حتى لو اقتضى الأمر عقده في الشارع إذا ما استمرت السلطات المخزنية في تعنتها في حرماننا من عقده في إحدى المقرات أو القاعات العمومية. كما نخبركم/ن، وعبركم/ن الرأي العام، أننا بصدد العمل، إلى جانب مجموعة القوى الصديقة، على تأسيس لجنة لدعم حق حزبنا في الحصول على مقر عمومي لعقد مؤتمره، وذلك يوم السبت 13 يونيو 2026 على الساعة الحادية عشر بالمقر المركزي للحزب بالرباط.

(انتهى)

في الرباط، الأربعاء 10 يونيو 2026

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تدعو لمواصلة التعبئة لإنجاح برنامجها الاحتجاجي

وتقدر عاليا دعم قيادة الاتحاد المغربي للشغل والجامعات والنقابات الوطنية والاتحادات المحلية والجهوية، لمعركة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من أجل الكرامة والانصاف لشغيلة القطاع:

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي اجتماعها الأسبوعي العادي بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، اليوم 2 يونيو، على أرضية تقرير عام حول النشاط النقابي للجامعة طيلة الأسبوع المنصرم، مستحضرة السياق الوطني لهذا الاجتماع، خاصة في جوانبه الاجتماعية والحقوقية؛ وبعد التداول في مختلف النقط المدرجة في جدول الأعمال، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تعلن ما يلي:

1. إشادتها مجددا بالنجاح الكبير للوقفتين المركزيتين ليوم 23 ماي أمام الوزارة المكلفة بالميزانية وأمام وزارة الفلاحة، وبجدية التعبئة والانخراط العالي لمناضلات ومناضلي الجامعة ومنتسبيها في مختلف النقابات الوطنية والفروع؛
2. تندد بشدة بمستوى الغلاء الذي رافق عيد الأضحى، لاسيما ارتفاع أسعار الأضاحي، فضلا عن ندرتها في الأسواق خلافا للتطمينات الرسمية؛
3. تقدر عاليا حجم التضامن النقابي الرائع الذي عبرت عنه قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وجامعاته ونقاباته الوطنية، وعدد مهم من الاتحادات الجهوية والمحلية التابعة له، دعما لمعركة الشغيلة الفلاحية من أجل تفعيل الالتزامات الوزارية والحكومية؛
4. تدعو لاستئناف التعبئة من أجل إنجاح الخطوة الموالية من برنامج «معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي»، والاستعداد لتنفيذ الوقفات الجهوية والمحلية؛
5. تشيد بالمجهودات التنظيمية لمكونات الجامعة وتدعو لمواصلة تنفيذ البرنامج التنظيمي السنوي، كما صادقت عليه الأجهزة التقريرية للجامعة؛
6. تتقدم بخالص التعازي لأسر العاملات الزراعيات المغربيات اللواتي لفظن أنفاسهن نتيجة ظروف العمل والعيش والنقل في هويلبا-إسبانيا، وتطالب الدولة باتخاذ ما يلزم لردع الباطرونا المتوحشة هناك، وحماية هؤلاء العاملات من الاستغلال البشع والاعتداءات الجنسية، وتغيير ظروف هجرتهن وإقامتهن وعملهن، التي فضحتها التقارير والأحكام القضائية في إسبانيا، دون أن يكون لذلك أثر في فرض معايير العمل اللائق وضمان الحقوق الشغلية والإنسانية للعاملات الزراعيات المهاجرات؛
7. تعلن تضامنها القوي مع الشعب اللبناني ومقاومته، وتحي صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، رغم جرائم الإبادة وسياسة الحصار والإقتلاع الصهيو-أمريكية، وتنوه عاليا بدور الهيئات والفعاليات الوطنية والدولية المناضلة في إنجاح أسطول وقافلة الصمود لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ودعم معركته من أجل التحرر والانعتاق وبناء الدولة الفلسطينية على كامل تراب فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس.

عن الكتابة التنفيذية:
الرباط في 02 يونيو 2026

الدولة تأكل أبنائها وبناتها من أجل حماية الباطرونا

يخوض عمال وعاملات شركة سيكوم سيكوميك بمكناس معركة العزة والكرامة البطولية وصلت لليوم 685 .. بالإعتصام المفتوح والمرفوق بالمبيت الليلي أمام فندق الريف لصاحب الشركة المذكورة أعلاه بحمرية مكناس.

ضد غطرسة وجشع وعدوانية الطرد الهمجي الظالم من الشغل بالشركة. والمطالبة بحقوقهم/هن ، الشغلية ، الاقتصادية والاجتماعية المشروعة والعادلة. حقوق تضمنها كل القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يضمنها الدستور المغربي لسنة 2011 على علته. يخوضون المعركة ضد الظلم ومن أجل حياة كريمة ويواجهون كل التحديات والمعاناة والمآسي الإجتماعية القاسية واللاإنسانية.! أمام أعين مسؤولي الدولة وكأن الأمور عادية ولا يوجد ما يفوق 500 عامل وعاملة يعيشوا/ يعيشن مع عائلاتهم مشردين بالشارع العام بحمرية مكناس.

في حين أن الدولة تنظم المهرجانات..؟! وتقوم بتوسيع الشوارع وتزيينها استعدادا لتنظيم ثلث كأس العالم لكرة القدم مشترك 2030 • وفي حين أنها ناسية أو متناسية أنه يوجد عمال وعاملات مطرودين ومشردين ويعيشون بالعشش أو الخيام البلاستيكية بالشارع العام بحمرية مكناس ويطالبون بالحقوق الشغلية، الاقتصادية والإجتماعية التي سلبت منهم/هن ، ورمي بهم/هن ، بالشارع العام عرضة للمخاطر الصحية والنفسية والمعاناة والمآسي الإجتماعية القاسية واللاإنسانية..؟! التضامن كل التضامن اللامشروط مع عمال وعاملات شركة سيكوم سيكوميك بمكناس ضد الباطرونا الرأسمالية الكومبرادورية الحاكمة الفاشية المتوحشة.

محمد شوية

اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال «سيكوم» تدعو لتنظيم وقفة امام الوزارة

تدارست اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم-سيكوميك مستجدات هذا الملف ويؤسفها أن تعبر عن خيبة أملها بعد فشل الحوار الاجتماعي قبيل فاتح ماي المنصرم بحيث كان حوارا شكليا ومغشوشا وفارغا كما عبرت عن ذلك المركزيات النقابية وعدد من النقابات القطاعية، حيث غابت فيه الملفات الأساسية للشغيلة المغربية ومنها ملف أجيرات وأجراء شركة سيكوم الذي لازال دون حل منذ أربع سنوات.

وعليه فالسبيل الوحيد لانتزاع الحقوق الدنيا للعاملات والعمال هو الصمود والنضال والوحدة والدعم من طرف القوى المناصرة للشغيلة المغربية.

و في إطار الاستمرار في النضال والترافع من أجل الإنصاف العادل والشامل لعاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك بمكناس، تدعو اللجنة الوطنية إلى تنظيم وقفة احتجاجية أخرى أمام وزارة التشغيل بالرباط باعتبار هذه الأخيرة مسؤولة على الملف، وذلك يوم الثلاثاء 23 يونيو 2026 على الساعة الحادية عشرة صباحا (11h).

اللجنة الوطنية
9 يونيو 2026.

الرشيدية:

نساء دوار فم الحمر بعرب الصباح زيز يخرجن للاحتجاج للمطالبة برفع التهميش وتحسين الخدمات

خرجت مجموعة من نساء دوار فم الحمر التابع لجماعة عرب الصباح زيز بإقليم الرشيدية، صباح اليوم الإثنين، في وقفة احتجاجية للتعبير عن مطالب اجتماعية وتنموية، وسط دعوات إلى تحسين الأوضاع المعيشية وفك العزلة عن المنطقة.

ورفعت المحتجات خلال هذه الوقفة شعارات تنتقد الوضع القائم داخل الدوار، وتطالب بتدخل عاجل للسلطات المحلية من أجل معالجة مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، معتبرات أن الوضع الحالي لم يعد يستجيب لحاجيات الساكنة اليومية.

وأكدت المشاركات أن خروجهن للاحتجاج جاء بعد تراكم عدد من المشاكل المرتبطة بالتنمية المحلية، ومعاناة مستمرة مع ضعف التجهيزات والخدمات، وهو ما دفعهن إلى المطالبة بإيجاد حلول عملية بدل الوعود، حسب تعبيرهن.

ويرى عدد من المتتبعين أن هذه الخطوة تعكس حجم التحديات الاجتماعية التي تعيشها بعض الدواوير القروية بالمنطقة، في ظل استمرار مطالب السكان بتحسين ظروف العيش وتوفير خدمات أساسية تواكب احتياجاتهم المتزايدة.

وتأمل الساكنة أن يتم التفاعل بشكل إيجابي مع هذه المطالب، من خلال فتح قنوات التواصل مع ممثليها والبحث عن حلول واقعية ومستدامة تساهم في تحسين أوضاع دوار فم الحمر وباقي مناطق جماعة عرب الصباح زيز.

عن صفحة عاصمة الجهة_errachidia

كلمة الإدريسي عبد الرزاق الأمين العام للاتحاد الدولي النقابي للتعليم FISE

(في الجلسة العامة للمؤتمر الدولي للعمل لمنظمة العمل الدولية بجنيف، الدورة 114 الثلاثاء 9 يونيو حزيران 2026 «من الرباط بالمغرب»)

السيد الرئيس، السيد المدير العام، السادة والسيدات، الرفيقات والرفاق،

أنا الإدريسي عبد الرزاق من المغرب، أتحدث بصفتي الأمين العام للاتحاد الدولي النقابي للتعليم FISE أول نقابة تعليمية دولية تأسست سنة 1945، وهي تابعة لاتحاد النقابات العالمي FSM WFTU، وتضم نقابات تعليمية من مختلف دول العالم تُمثل عشرات الملايين من نساء ورجال التعليم.

بالنسبة للذكاء الاصطناعي في مجال التربية والتعليم لا زال غير منتشر ومُعمَّم، وبالنسبة لنساء ورجال التعليم من مدرسين وغيرهم، ليسوا مجرد مستهلكين لهذه التقنيات، بل هم صانعو المستقبل الذي يَعتمد على الإبداع والتفكير النقدي، ولا يُمكن حَوْكمة الذكاء الاصطناعي في التعليم دون مشاركتهم الفاعلة.

فمهنة التدريس والتعليم جوهرها إنساني، ويجب أن يظل القرار التربوي بيد المدرس، لا الخوارزميات.

وفي هذا الإطار يبرزَ مفهوم «أنسنة الذكاء الاصطناعي» كحل أساسي لضمان أن تظل التكنولوجيا في خدمة الإنسان، وليس العكس.

ولا يجب أن نسمح بتحويل التعليم إلى سلعة، ولا الفصول الدراسية إلى أسواق والتلاميذ والطلبة إلى زبَائن.

ومستقبل التعلُّم رهين باحترام كرامة المعلمين والمدرسين وحقهم في المشاركة.

كما أن فكرة: «السلم الدائم لا يُبْني إلاَّ عَلى العدالة الاجتماعية» ليست مجرد شعار، بل هيَ جوهرُ فلسفة منظمة العمل الدولية، ومحورُ رسالتها.

فالعدالةَ الاجتماعية بمعنى إعادة التوزيع العادل للثروات، هي مبدأ أساسي للتعايش السلمي داخل المجتمعات وفيما بينها، وهي التي تَضمنُ بأن يتحقق الازدهار للجميع؛

وتُشير بعض الأبحاث إلى أن الفجوة الاقتصادية قد تتفاقم بسبب التشغيل الآلي للمهام، مما قد يزيد من الفوارق الاجتماعية إذا لم تتم إعادة توزيع عادلة للمكاسب.

ويُعتبَر التعليم العمومي المجاني من الأولي إلى العالي عماد تكافؤ الفرص، فالتعليم ليس سلعة، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان وضرورة مجتمعية لا غنى عنها لتحقيق العدل وتكافؤ الفرص.

لذلك يجب أن نُطالب دائما بالتزام الدُول بضمان الحق في التعليم العمومي المجاني عالي الجودة.

ولا يمكن للتعليم أن يزدهر دون معلمين يتمتعون بكرامتهم وحقوقهم الكاملة.

يُحذر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية من أن مِهنة التعليم أصبحت غير آمنة في العديد من البلدان، مما أدى إلى تزايد الفقر بين المدرسين بسبب الهشاشة وانخفاض التقدير الاجتماعي وانتشار العنف المدرسي.

إن المطالبة بتوفير الأمان الوظيفي والعمل الدائم والمستقر والأجور الكافية وظروف العمل اللائقة ليست مجرد مطلب نقابي، بل هي ترجمة عملية لمبدأ العدالة الاجتماعية.

ووجب أن نطالب دائما بتطبيق معايير العمل اللائق، بما في ذلك الحريات النقابية، وحق التنظيم وحق الإضراب والاحتجاج، والأجور العادلة والكافية، والحد الأقصى لساعات العمل، والأمن الوظيفي وحق التفاوض وتطبيق الالتزامات والاتفاقات.

كما أن مسألة أولوية الإنفاق العام يَضربُ بجذوره في صميم مفهوم «العدالة الاجتماعية» ويجعل منه مطلبًا سياسيًا واقتصاديًا واضحًا، فالمعضلة المطروحة هي تضخم الإنفاق العسكري مقابل تراجع الاستثمار في التعليم والصحة أي في الحياة وفي الإنسان والبنية التحتية الاجتماعية.

إن كل دولار يُنفق على صناعة الموت هو دولار يُسرَق من مستقبل أطفالنا في الفصول الدراسية، ومن صحتنا في المستشفيات، ومن كرامة العاملات والعمال. باسم نقابتنا، نُطالب بوقف هذا النزيف، ونُعلن أن «عوائد السلام» يجب أن تُستثمَر فورا في سد الفجوات التمويلية للتعليم والعمل اللائق، لأن الأمن لا تصنعه القنابل بل المواطن المتعلم السليم والمُكرَّم.

هكذا تسببت الحرب العدوانية الإمبريالية للولايات الأمريكية على إيران في فقدان أكثر من مليوني عامل لوظائفهم، ورفع تكلفة المعيشة في جميع أنحاء العالم.

كما أن الشعب الكوبي الذي بنى - تحت الحصار الامبريالي - قطاع تعليم جيد استفاد منه حتى طلبة من إفريقيا وغيرها، وقطاعا صحيا متقدما، أسعف العالم خلال جائحة كوفيد محتاج اليوم إلى التضامن العالمي أكثر من أي وقت مضى..

إننا نندد أيضا بالعدوان الصهيوني المتواصل على الشعبين اللبناني والفلسطيني، والإبادة الجماعية التي ارتكبها في فلسطين، وأغلب حكومات العالم تتفرج، وذهب ضحيتها آلاف المدرسين والطلبة والتلاميذ ودمرت عشرات الجامعات والمدارس، ونؤكد على الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الاستقلال والحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

حزب النهج يتضامن مع ساكنة دوار "تيزكات" ضواحي بني ملال ويطالب بفك العزلة عن المنطقة

أعلن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ببني ملال تضامنه مع ساكنة دوار تيزكات، معتبرا أن المطالب المرفوعة مشروعة وتعكس الحاجة الملحة إلى تنمية حقيقية تستجيب لانتظارات السكان وتساهم في فك العزلة عن المنطقة.

وطالب الحزب السلطات بالاستجابة لمطالب الساكنة المشروعة وتحقيق التنمية بهذه المناطق التي تعاني من العزلة والإقصاء.

وقد شهد دوار تيزكات التابع لجماعة بوفردة بإقليم بني ملال، مسيرة احتجاجية يوم الاحد 30 ماي نظمتها ساكنة المنطقة للمطالبة بتحسين أوضاعها الاجتماعية والتنموية، ورفع ما وصفته بحالة التهميش والعزلة التي تعاني منها منذ سنوات. ورفع المحتجون خلال هذه المسيرة عددا من المطالب الأساسية التي يرون أنها ضرورية لضمان ظروف عيش كريمة، من بينها توفير سيارة إسعاف بشكل دائم لخدمة الساكنة، وتعزيز خدمات النقل المدرسي للحد من معاناة التلاميذ، إلى جانب معالجة مشاكل البناء والتعمير التي تواجه السكان. كما شدد المشاركون على ضرورة توفير الماء الصالح للشرب، وتحسين البنية التحتية الطرقية عبر تأهيل الطريق الرابطة بين تنكارف وتاسنت مرورا بدوار تيزكات، فضلا عن تقوية شبكة الاتصالات والأنترنت التي تشهد ضعفا كبيرا بالمنطقة.

ودعا المحتجون الجهات المعنية إلى التفاعل الإيجابي مع مطالبهم والاستجابة لها في أقرب الآجال، مؤكدين أن تحسين الخدمات الأساسية والبنيات التحتية يشكل مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة المجالية وضمان حق المواطنين في التنمية والعيش الكريم.

وأكد المشاركون في المسيرة أن استمرار الخصاص في الخدمات العمومية يفاقم من معاناة الساكنة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتنقل، مطالبين بفتح حوار جاد ومسؤول مع مختلف المتدخلين لإيجاد حلول عملية ومستدامة للمشاكل المطروحة.

الرياضة في خدمة السياسة

على فقير

يصعب إيجاد نشاط اجتماعي في مجتمعي طبقي دون حمولة سياسية.

من هذه الأنشطة التي أصبحت تستهوي أغلب المواطنين والمواطنات في مختلف البلدان، تحتل الرياضة بمختلف مكوناتها الرتبة الأولى وتبقى لعبة كرة القدم أهم عنصر في سياسات الدولة في هذا المجال مما جعل بعض المحللين يعتبرونها أفيون الشعوب. تلتجأ أغلب الأنظمة، خصوصا الاستبدادية منها، الى جعل الرياض «منوما» ينسي الجماهير المسحوقة مشاكلها عامة ولا يساعدها على معرفة الأسباب، تلك الأسباب التي تكمن في طبيعة النظام وقاعدته الطبقية.

1 – على المستوى العالمي: أمثلة فقط.

1980: قررت الإمبريالية الامريكية واتباعها مقاطعة الألعاب الأولمبية التي جرت بموسكو احتجاجا على تدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان

1984: قاطع الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الألعاب الأولمبية التي جرت في لوس انجليس بالولايات المتحدة الأمريكية لأسباب امنية...

الى حدود اليوم تمنع مشاركة رياضي ورياضيات روسيا من المشاركة في التظاهرات العالمية لأسباب سياسية، كما يتم منع رفع العلم الروسي وترديد نشيدها في هذه التظاهرات... وقد زادت حرب أكرانيا تعميق هذه العقوبات ذات الخلفيات السياسية.

يسمح للكيان الصهيوني المشاركة في مختلف التظاهرات رغم بشاعة ما يقوم به في فلسطين ولبنان...

تم تنظيم كأس العالم لكرة القدم في قطر التي لا تتوفر على المؤهلات الضرورية. لقد تداخلت عناصر جويو-سياسية والربح المالي في اختيار قطر.

2 – على المستوى الوطني:

شكلت الرياضة في المغرب احدى وسائل المستعملة من طرف الاستبداد المخزني في محاولة تنويم المستضعفين والمستضعفات وزرع النزعات الشوفينية داخليا وخارجيا، وهذا ما شهدناه أخيرا خلال العاب كأس افريقيا لكرة القدم: الهيستيرية ضد كل ما هو أسود.

لقد عبرت ردود فعل الشعوب الأفريقية والعربية والمغاربية ببهجتها لانتصار فريق السينغال عن موقف تجاه النظام المغربي المطبع مع الكيان الصهيون. فهو موقف سياسي تجاه الدولة المغربية وليس ضد الشعب المغربي الرافض لهذا التطبيع.

كان الحسن الثاني يتدخل شخصيا في العديد من المناسبات لفرض أرائه (تشكيلة المنتخب، تكتيكات اللعب...).

الى حدود السنوات الأخيرة، كان موقع العديد من فرق كرم القدم المغربية مرتبطا بشخصيات نافذة.

انطفأ بريق اتحاد سيدي قاسم مع رحيل الدليمي، نفس الشيء للكوكب المراكشي مع غياب المديوري، ونهضة سطات مع رحيل ادريس البصري...

تربع فريق الجيش الملكي على عرش كرة القدم منذ 1959 (سنة بعد تأسيسه) الى حدود بداية السبعينيات، تراجع موقعه في الترتيب بعد المحاولتين الانقلابيتين (10 يوليوز 1971 و16 غشت 1972). لم يسترجع بريقه الا خلال العقود الأخيرة.

تم نقل فريق القوات المساعدة من مدينة بنسليمان الى مدينة العيون بالصحراء لأسباب سياسية، وقد فشات العملية بسبب مقاطعة الجمهور المحلي للمباراة.

لعمال وولات الأقاليم الأيادي الطويلات في تعيين العديد من رؤساء النوادي، وترشيحهم في الانتخابات باسم الأحزاب الإدارية.

على فقير، يونيو 2026

الرياضة والسياسة في المغرب بين الضبط والمقاومة: كرة القدم نموذجًا

عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب وهو من تأليف يوسف دعي. ويقع في 321 صفحة، متضمّنًا ملخصًا تنفيذيًا، ومقدمة، وثمانية فصول، إضافة إلى خاتمة، ومراجع، وفهرس عام.

ينطلق الكتاب من تفنيد المقولة السائدة التي تفصل بين الرياضة والسياسة، مؤكدًا أن كرة القدم تحوّلت أداة سياسية وثقافية بامتياز، تستغلها الأنظمة والدول لأغراض تتعدى الترفيه والرياضة إلى بناء الهوية، وتوجيه الرأي العام، وتلميع صورة النظام. ففي السياق المغربي، استخدمت الدولة كرة القدم خلال عهد الحسن الثاني وسيلة لإنتاج الإجماع الوطني وتنفيس التوترات. إلا أن تحولات ما بعد عام 2011، خصوصًا مع تصاعد الحركات الاحتجاجية، قلبت المعادلة، وجعلت الملاعب فضاءات للاعتراض والرفض.

ويُبرز الكتاب تحوّل مجموعات «الألتراس» الشبابية، ذات الطابع التشجيعي، من كيانات رياضية إلى حركات تعبّر عن غضب اجتماعي وسياسي، وتجسّد ثقافة فرعية مقاومة للهيمنة الرسمية. وبذلك دخلت كرة القدم مجالًا متنازعًا عليه بين الدولة والمجتمع؛ إذ لم تعد السلطة وحدها تحتكر توظيف العاطفة الجماعية أو الرموز الوطنية.

أطر نظرية لفهم الاحتجاج الكروي: بين الدمج والهيمنة

يستند مؤلف كتاب الرياضة والسياسة في المغرب إلى مقاربتَين رئيستَين لفهم العلاقة بين الرياضة والسياسة؛ أولاهما: المقاربة الوظيفية، التي ترى في الرياضة وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي، وأداة للضبط الرمزي ضمن ما يُسمّى «الدين المدني»؛ وثانيتهما: المقاربة النقدية ذات الجذر الماركسي، التي ترى أن الرياضة ليست سوى جهاز أيديولوجي، يُستخدم لتخدير الجماهير وترسيخ الهيمنة السلطوية، ويُستخدم أيضًا في تلميع الأنظمة الفاشية والاستبدادية، وامتصاص التوتر الشعبي.

وقد تطرّق إلى نظرية «الثقافة الفرعية» التي ظهرت في مركز برمنغهام للدراسات الثقافية، معتبرًا أن الشباب، من خلال الموسيقى واللباس والرموز، يعبّرون عن موقف سياسي واجتماعي مغاير؛ فقد طوّرت الباحثة سارة ثورنتون هذا التصوّر، عبر إدخال مفاهيم تتعلق بـ «ثقافات التذوق» المرتبطة بالتمايز الطبقي، لتؤطر السلوكيات الاحتجاجية والرمزية ضمن حقل دلالي أكثر تركيبًا.

في المقابل، استخدم علم السياسة مفهوم «الثقافة الفرعية السياسية»، لتحليل الألتراس باعتبارها فاعلة سياسية غير مؤسساتية، تعبر عن ثقافة مضادة تنخرط في الفضاء العمومي بنَفَس احتجاجي، لا يخضع للمفاهيم التقليدية للممارسة السياسية.

الألتراس المغربي: هوية، ومقاومة، وتعبئة خارج النظام

يكشف كتاب الرياضة والسياسة في المغرب عن تحوّل الألتراس في المغرب إلى فاعل شبابي متمرد، ينتج ثقافة سياسية فرعية تتحدى الرمزية السلطوية، فمن خلال الغناء الجماعي، والغرافيتي، وطقوس التشجيع، تشكّلت هوية جماعية، تعكس انتماءً بديلًا ورفضًا صريحًا للسلطة. وقد أدّت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في تعزيز هذا الوعي، ومراكمة سردية احتجاجية متجددة.

واعتمد الكتاب مقاربة مزدوجة: كمية عبر استبيان وُزّع على مشجعين لحسنية أكادير؛ وكيفية من خلال مقابلات مع فاعلين رياضيّين و«ألتراسيّين»، إضافة إلى تحليل الغرافيتي والملاحظة المباشرة وتحليل الخطاب. وقد أظهرت النتائج أن هذه المجموعات لم تعد تُقاس بمدى ولائها الرياضي وحسب، بل أصبحت تُقوَّم وفقًا لقدرتها على التأثير السياسي والرمزي أيضًا. فقد تميّز الألتراس المغربي بخصائص فريدة؛ وهي: الرفض القاطع للتمثيل، وتقديس نكران الذات، والتنظيم الأفقي، والعمل خارج القانون. وهي خصائص جعلته تعبيرًا عن ثقافة شبابية مقاومة، تقف في مواجهة خطاب الدولة وتسعى لإعادة تشكيل حدود الفضاء العمومي من خارج المؤسسات الرسمية.

من الملاعب إلى السياسة: كرة القدم مرآة للتحول الاجتماعي

أظهر كتاب الرياضة والسياسة في المغرب بين الضبط والمقاومة أن الدولة المغربية، على الرغم من محاولاتها الحثيثة لاحتكار رمزية كرة القدم، لم تعد قادرة على استغلال العاطفة الجماعية كما في السابق. فبعد عام 2011، باتت مجموعات الألتراس تنافس الدولة على التحكم في الخطاب الرمزي، وحوّلت الملاعب من منصات للفرجة إلى ميادين للاحتجاج. وقد بلغ هذا التوتر ذروته عام 2016، حينما تحوّلت المدرجات إلى منابر لمعارضة وزارة الداخلية؛ وهذا أشار إلى تصاعد حدة المواجهة بين الطرفين.

وشدّد الكتاب على أن الرياضة ليست مجالًا محايدًا، بل هي ميدان للصراع الرمزي، حيث تتواجه الهيمنة الرسمية بثقافات فرعية تعيد صوغ المعنى والانتماء. ومن هنا، برزت ضرورة إعادة النظر في موقع كرة القدم ضمن العلوم الاجتماعية والسياسية، ليس بصفته رياضة فحسب، بل من حيث هو مساحة للسلطة والمقاومة والتعبئة.

وفي الختام، تناول كتاب الرياضة والسياسة في المغرب أصول مفهوم الألتراس، مشيرًا إلى أنه ظهر أولًا في فرنسا مصطلحًا لاتينيًا يدل على الفوقية، ثم تطوّر في إيطاليا في ستينيات القرن العشرين، واكتسب صيغًا تنظيمية وثقافية مميزة. وقد قارن الكتاب بين ثلاث ظواهر تشجيعية عالمية: «الهوليغانز» في بريطانيا، و«لا بارا برافا» في الأرجنتين، والألتراس في إيطاليا، ليخلص إلى أن النموذج المغربي يمثل خصوصية ثقافية وسياسية فريدة، تتفاعل مع السياق الوطني والظروف الاجتماعية.

عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. 22 يوليو 2025

«طنز» الانتخابات بالمغرب

حسن ج.

يستمر النظام المخزني في طنزه على المغاربة من خلال الانتخابات التي يعتزم تنظيم التشريعية منها في غضون شهر شتنبر 2026 والجماعية سنة 2027 عبر جهازه، وزارة الداخلية التي لها باع طويل في التحكم في العملية برمتها من تقطيع الدوائر على المقاس والتلاعب في التسجيل في اللوائح الانتخابية ورفض عملية التصويت بالبطاقة الوطنية حتى يسهل التلاعب في النتائج وصولا إلى التحكم فيما يسمى الأحزاب المندمجة في البنية المخزنية فدستور 2011 لا يترك أصلا للمنتخبين/ات أي صلاحيات عدا تدبير ما هو مقرر في المجالس الوزارية التي يرأسها الملك الذي يستحوذ على كل السلطات والقرارات الاستراتيجية التي ترسمها مكاتب الدراسات والمؤسسات المالية الدولية، وما تخصيص 210 مليار درهم لمدة 8 سنوات المقبلة في المجلس الوزاري الأخير، قبل إنها لتنمية مختلف مناطق البلاد وفق حاجيات واقتراحات سكان هذه المناطق إلا دليل على كون الحكومات والمجالس، ما هي إلا أجهزة تصريف الأعمال، لكن حتى تبقى لهذه الانتخابات جاذبية لدى العديد من الانتهازيين/ات والوصوليين/ات يغض النظام المخزني الطرف على نهب المال العام عبر مختلف الآليات والوسائل وتراشق المسؤولين/ات بينهم/هن بكلمات ساقطة أمام أنظار المواطنين/ات، أما القضاء المفروض أنه سلطة مستقلة فهو لا يتحرك إلا وفق تعليمات، فمن يضع حدا للإثراء غير المشروع للأغلبية الساحقة من المنتخبين/ات، خاصة رؤساء الجماعات والغرف والجهات والوزراء؟ لقد عبر جيل 212 Z بوضوح عن الاختلالات القائمة، فأمام أنظار أجهزة النظام التي لا تنام، تمت صفقات، تشتم منها روائح الفساد وتضارب المصالح، أبطالها رئيس الحكومة ووزراء حاليون دون أي إجراء يربط فعلا المسؤولية بالمحاسبة، بل يتم تمرير قوانين عبر مؤسسة برلمان الأعيان للهجوم على القوت اليومي للمواطنين/ات والتضييق على الحريات، قانون الإضراب نموذجا وقانون المسطرة الجنائية أو لدعم لوبيات قطاعية أو لحماية مصالحهم/هن، مثال دعم أصحاب وسائل النقل العمومية عن غلاء أثمنة المحروقات، عوض التقليص من الضريبة حتى ينعكس انخفاض الأثمان على الجميع، نفس الشيء لدعم ما يسمى الفراقشية لتخفيض أثمان اللحوم الحمراء، فلا الأثمنة انخفضت ولا أموال الضرائب وجهت إلى ما يخدم الصالح العام، كذلك بالنسبة للوبيات الأدوية والتأمينات وبرها. هكذا عوض محاسبة هذه المافيات المخزنية واسترجاع الأموال المنهوبة لإعطاء نوع من المصداقية للمؤسسات، يخرج عديد من رؤساء الأحزاب ووزراء ليشتموا فاضحي الفساد ويصفونهم/هن بأعتى النعوت، خفافيش الظلام، أعداء الوطن... عوض توضيح من أين لهم/هن تلك الأموال أو كيف تمت تلك الصفقات التي أنجزوها. فالوطنية بالنسبة لهؤلاء المفترض أنهم/هن مسؤولين/ات أمام القانون وعليهم/هن عطاء المثال هي دم ذكر فضائحهم/هن الكثيرة، من نهب الأراضي من ذويها واستغلال النفوذ في غياب تام لهذه المؤسسات المفروض أنها رقابية. أما القضاء فهو يسلط فقط على فاضحي/ات الفساد والاستبداد، هكذا إذن هذه المؤسسات أو السلطات الثلاث ما هي إلا آلية لاستمرار العبث السياسي في ظل نظام مخزني لا ديمقراطي ولا شعبي والانتخابات فيه مجرد آلية لإلهاء الشعب المغربي الكادح عن التغيير الحقيقي الذي يتطلب الوعي بكيفية اشتغال آلية المخزن غير قابل للإصلاح، والدليل على ذلك هو إغلاق المخزن للحقل السياسي والتضييق على كل التنظيمات غير المندمجة في ألاعيبه وعلى رأسها حزب النهج الديمقراطي العمالي المحروم من استغلال القاعات العمومية ومن الإعلام العمومي الممول بأموال دافعي الضرائب إسوة بباقي التنظيمات وحرمان فروعه من وصولات الإيداع والتضييق على مؤتمره السادس أواخر شهر يوليوز 2026 وآخر هذه المضايقات هو استدعاء الرفيق الأمين العام جمال براجع والرفيقين المغبر والصياد عن فرع الحزب بطنجة للشرطة القضائية بالدار البيضاء، مما بين بالملموس الطابع البوليسي للنظام القائم غير المستعد لترك أي مساحة للقوى المناهضة له. أمام هذا الإغلاق للحقل السياسي الذي لم تعد فيه للانتخابات أي دور عدا إهدار المال العام، المطلوب أولا وقبل كل شيء هو مقاطعة عارمة لكل هذه المهازل الانتخابية وبناء جبهة شعبية واسعة مكافحة لمناهضة المخزن ومن أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي وفق برنامج واضح ومحدد في الزمان خاصة وأن هاجس النظام هو الرفع من نسبة المشاركة لإعطاء نوع من المشروعية لسياساته الطبقية واللاشعبية. إن النضال الحقيقي، يجب أن يبدأ بمقاطعة ما يسمى بالمسلسل الديمقراطي الذي لا تنتهي حلقاته منذ 1975 وخلق هيئة مستقلة لوضع دستور جديد يضع قطيعة مع الماضي ويجعل الشعب مركز كل السلط وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووضع آلية مضبوطة لاسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج ومحاكمة كل المسؤولين عن الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اقترفوها، عدا ذلك هو الجري وراء السراب.

هجرة أم تهجير للأدمغة المغربية

ج. حسن

يعرف المغرب استنزافا في الطاقات البشرية في صفوف الشباب عامة والأدمغة على الخصوص. أما سياق هذا المقال، هو حدثان أساسيان مترابطان، الأول هو تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في القمة الفرنكوفونية الأخيرة المنعقدة بكينيا والتي أشاد فيها بالسياسة التعليمية المغربية من الإبتدائي إلى العالي، مبرره في ذلك هو تفوق الطلبة المغاربة في أعتى المعاهد الفرنسية في الهندسة والتجارة وغيرهما. هذا التصريح يحمل حقائق أساسية هي: قدرة الشباب المغربي ذكورا وإناثا على منافسة كل جنسيات العالم، بل والتفوق عليها في مختلف المجالات شريطة أن تتوفر لها شروط التعلم والبحث والإبتكار، لكن كذلك تشير إلى حجم الطاقات التي يهدرها المغرب كل سنة والتي تستفيد فرنسا من حصة الأسد منها بسبب الشروط التاريخية والثقافية والاقتصادية خاصة وأن اللغة الفرنسية هي لغة تدريس المواد العلمية في العالي خاصة وارتباط مناهجها التربوية بتعليمات أو توجيهات فرنسا. أما الحقيقة الأخرى وهي أن التعليم بالمغرب هو تعليم طبقي نخبوي، بمعنى أنه يخدم فقط مصالح الكتلة الطبقية المسيطرة ويقصي الأغلبية الساحقة من أبناء وبنات الطبقات المفقرة، والدليل على ذلك هو أوضاع المدرسة العمومية وخاصة في المناطق النائية وهوامش المدن التي تفتقر إلى شروط نجاح الأغلبية من هذه المناطق والمثال الحي هو منطقة الريف التي عرفت تهميشا ممنهجا من طرف الدولة منذ الاستقلال الشكلي، ولما طالبت ساكنة الريف، خاصة بمنطقة الحسيمة بجبر الضرر المجالي والجماعي والمطالبة بخلية جامعية ومستشفى لأمراض السرطان المنتشر بالمنطقة بسبب حرب الريف وطرق وبنيات تحتية تسمح بتحريك اقتصاد المنطقة، واجهها النظام كعادته بعسكرة المنطقة وقمع المتظاهرين/ات تلتها اعتقالات بالجملة من أجل خلق أجواء الخوف والترهيب في صفوف كل من يتجرأ بالمطالبة بحقوقه وتم توزيع مئات السنين من السجن على المعتقلين. إضافة إلى توظيف الإعلام المخزني لشيطنة هؤلاء المعتقلين وذويهم، آخرها، التهجم على السيدة زوليخة أم المعتقل السياسي ناصر الزفزافي قائد حراك الريف، هكذا فعدد المعطلين بالمغرب يناهز 1.62 مليون شخص حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 3 فبراير 2026 من بينهم حوالي 20% من حاملي الشواهد أي حوالي 324000 عاطل(ة) أما معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة فسجل 38.2% بين الذكور والنساء 19.8%. هذه الوضعية القاتمة التي يحاول النظام إخفاءها أو إعطاءها تفسيرات ديماغوجية، كالدفاع عن التعليم العمومي، يجعل هؤلاء الشباب والأدمغة يفكرون في الحلول الفردية عوض النضال الجماعي والواعي من أجل مغرب يتسع للجميع. هكذا تفضل الغالبية العظمى الهجرة إلى الخارج، إما لتحسين أوضاعها المادية والإجتماعية أو للبحث عن شروط مناسبة للبحث والإبتكار في إطار نوع من الحرية الفكرية، هكذا في زمن الثورة العلمية والمعلوماتية والذكاء الإصطناعي والتي أصبحت المادة الرمادية للعقل البشري أغلى كنز تتوفر عليه أي بلاد، نلاحظ النظام المخزني يتفاخر بتصديره للطاقات للخارج، هدفه الأساسي هو إبعاد كل الأصوات الحرة والضمائر الحية عن الساحة الفكرية والسياسية والإكتفاء بالإستفادة من العائدات المالية التي تدخلها هذه الفئة في اقتصاد المغرب دون أن يكون لها أي حق في القرار السياسي. إن أحدث الإحصائيات الخاصة بهجرة الأدمغة حسب القطاعات، تبين حجم الكارثة، قطاع الهندسة والتكنولوجيا، يغادر بين 2700 و3700 مهندس المغرب سنويا، كما تشير بعض التقديرات في قطاع التكنولوجيا وحده إلى هجرة حوالي 8000 طار مبرمج سنويا نحو دول مثل كندا، فرنسا وألمانيا، في قطاع الصحة، تشير الدراسات إلى ما بين 600 و700 طبيب سنويا يغادر بسبب غياب ظروف العمل المناسبة بالمغرب، كما يزاول في فرنسا وحدها نحو 6150 طبيب مولودا في المغرب و45% من الأدمغة المغاربية المهاجرة نحو أوروبا أصلها مغربي. هذه الإحصائيات تبين حجم استنزاف البلاد من الأدمغة وبالتالي الحكم على المغرب بالبقاء ضمن دول العالم الثالث مما يستوجب استنهاض الهمم واستجماع مختلف القوى الحية والديمقراطية واليسارية الحقيقية من أجل النضال المشترك للقضاء على المخزن وبناء دولة الحق والقانون حتى يكون ذلك حافزا للأطر المحلية البقاء بالبلاد والمهاجرة من أجل العودة للمساهمة جماعيا في تطوير البلاد سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا والتحفيز على الإبداع والإختراع والقضاء على اقتصاد الريع والربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة. فهل تستوعب مختلف القوى الحية والتقدمية خطورة الأزمة وتقوم بخطوات فعلية لتغيير هذا الواقع البئيس؟ إن التاريخ لا يرحم أحدا، أما النضال بالشعارات «أنا وحدي نضوي البلاد» فلن يساهم إلا في استفحال الأزمة.

دروس انتفاضة 20 يونيو وضرورة مواجهة التغول المخزني

بعد الاستقلال الشكلي تبنى المغرب النظام الرأسمالي من موقعي تبعي، فتبنى اقتصادًا ليبراليًا مع منح دور أساسي للقطاع العام الذي استند في تطوره على إنتاج الفوسفاط الذي مثل القاطرة الأساسية للاقتصاد بحيث وفر للدولة ريعًا مهمًا. غير أن بيع الفوسفاط واجه، مع أواخر السبعينات من القرن الماضي، منافسا قويا تمثل في المنتج الأمريكي الذي يتوفرون على إمكانيات تقنية جد متقدمة واقتحم السوق الدولية بأسعار أقل من المكتب الشريف للفوسفاط. لذلك فمن أجل تمويل النفقات العمومية وتغطية العجز، اضطرت الدولة للجوء بشكل مكثف إلى الاستدانة الخارجية.

وامام العجز المالي والحاجة لمزيد من الاقتراض ارغمت الدولة على الخضوع لبرنامج التقويم الهيكلي وتطبيق السياسات النيوليبرالية المتوحشة، ما افضى لحالة من الاحتقان الاجتماعي والاستياء الشعبي، فتوالت الإضرابات والاحتجاجات تجسيدا، على المستوى الوطني، لنهج امتلاك الشارع والتعبئة الجماهيرية، كتعبير على رفض النموذج النيوليبرالي. فقد تكاثرت الرجات الشعبية في مختلف أنحاء البلاد، غالبًا ما كانت قطاعية ومحلية، غير أنّها شكلت باختلافها تعبيرا عن قضية اجتماعية واحدة، تمثّلت في رفض الهشاشة الاجتماعية وتفاقم الفوارق الطبقية والشعور بالحرمان الناتج عن الهوّة الفاصلة بين الوعود المُعلنة من طرف الحكام وواقع عيش الجماهير الشعبية البئيس.

انتفاضة 20 يونيو 1981، ردة فعل جماهيرية على الاختيارات النيوليبرالية المخزنية

بوتبغى الحسين

شهدَ تاريخ المغرب، ما بعد الاستقلال الشكلي، توالي موجات متتالية من الاحتجاجات الشعبية والانتفاضات الاجتماعية التي عكست حجمَ التوتر والاستياء الذي تختزنه البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد ولايزال هذا المخزون مستمرا حتى اليوم. هذه الحراكات لم تكن مجردَ ردود فعل ظرفية على أوضاع اقتصادية متأزمة، بقدَر ما مثلت تعبيرًا جماعيًا عن حالة السخط المتنامي لدى الفئات الشعبية تجاه سياسات التهميش والإفقار واتساع الفوارق الاجتماعية منها والمجالية. ففي سياق إقليمي ودولي اتسم بتصاعد الحركات المناهضة للتقشف ورفض الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية، برزت في المغرب ما يمكن تسميته بـ«سياسة الشارع» باعتبارها أداةً للاحتجاج والضغط، في مواجهة السياسات المخزنية التي اعتبرتها قطاعات واسعة من الشعب سببًا في تدهور احوالها الاجتماعية وحرمان فئات واسعة من الفقراء والكادحين من التمتع بالخيرات التي تزخر بها البلاد. لهذه الاعتبارات فالاحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد تعد مؤشرًا دالًا على أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، وعلى التحولات العميقة التي عرفها الوعي السياسي والاجتماعي بالمغرب المعاصر.

هذا الحراك الشعبي المتنامي يندرج في سياق يتقاطع مع موجات الاحتجاج التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، وايضا ضمن دينامية اجتماعية وسياسية وطنية خاصة، دينامية أفرزتها التحولات الداخلية للبلاد. فقد أسهمت تبعية النظام المخزني للمراكز الامبريالية العالمية وكذا سياسة التقشف التي فرض عليه انتهجها وتسببت في ارتفاع حاد في الأسعار وتدهور للقدرة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب، في تعميق الشعور الشعبي بعجز المسؤولين عن تدبير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ساهم في تصاعد الأشكال المتعددة للاحتجاجات التي اتخذت شكل سلسلة من الإضرابات الفئوية المتتالية والانتفاضات الشعبية المندد بغلاء المعيشة. وكانت باختلاف اشكالها مظاهر لتعبير واضح عن اتساع رقعة التوتر الاجتماعي وتنامي حالة السخط العام. هكذا فبعد إلغاء الدعم عن مواد الاستهلاك الاساسية إثر إجراءات التقويم الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية المانحة على الدولة وارغمتها على التخلي عن دورها الاجتماع وفسح المجال للسوق والأيمان بمزاياه، عم الاحتقان بالبلاد وتعرض مجمل التوازن الاجتماعي لخلل عميق. فالمنحى الذي سار فيه الاقتصاد جعل التوافقات الاجتماعية السابقة شبه متجاوزة وأصبح البعد الاجتماعي يفرض نفسه كقضية أساسية ومجالا تبنى بداخله التعبئة حول قضايا لها علاقة بالأوضاع المعاشية والمجتمعية.

في خضم هذه الاحتجاجات برزت فئة الشباب الحضري باعتبارها الفاعل الأساسي والمحرك الحاسم للتحركات الميدانية. فقد كانت فئة الشباب هذه في واقع الامر هي الفئة الأكثر تضررًا من ظاهرة البطالة مقارنة ببقية الفئات العمرية، كما أنها أضحت، نظرا لإحساسها المرهف ولتمكن قسم منها من التعلم والاطلاع على ما يجري في العالم، أكثر رفضا لمظاهر الاستبداد والمحسوبية والتمييز الاجتماعي السائد. وقد تولد لدى عدد كبير من هؤلاء الشباب شعورٌ عميق بانسداد الأفق وفقدان الثقة في إمكان تحقيق تغيير أوضاعهم المعاشية عبر القنوات التقليدية، مما جعلهم أكثر استعدادًا لخوض مختلف أشكال النضال وتحمل المخاطر دفاعًا عن مطالبهم في الكرامة والعدالة الاجتماعية. وبخصوص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامة فلابد من التذكير بان المغرب في أعقاب الاستقلال الشكلي قد اعتمد مخططات خماسية ثم ثلاثية، وذلك بهدف توجيه سياساته التنموية، غير أنه تبين بعد ذلك ان العديد من القطاعات، بالرغم من اعتبارها ذات أولوية، لا زالت بعيدة من ان تحقق النتائج المطلوبة اذ لا زالت اختلالات اجتماعية قائمة، كما هو الحال في قطاعات التعليم والصحة والادماج الاجتماعي، ونسبة الفقر اتخذت منحنا تصاعديا.

في هذا السياق الاجتماعي والاقتصادي تقرر الاضراب العام وانطلقت انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء. فالمغرب في هذه الفترة يعيش ازمة حادة كانت ورائها أسباب عدة، منها طبيعة العلاقات الاجتماعية في بلد رأسمالي تبعي وأيضا مشكلة الجفاف الذي استمر منذ 1979 وبدأت انعكاساته تتضح على مستوى عيش فئات واسعة من الشعب، وكذا تمويل حرب الصحراء وثقل المديونية التي يخصص لها جزء كبير من ميزانية الدولة. هكذا كانت الازمة وراء اغلاق العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة ما تسبب في تسريحات جماعية واسعة وتدهور في القدرة الشرائية بحيث عرفت مداخل الطبقات الشعبية انخفاضا حادا واضطر صغار الفلاحين لهجرة أراضيهم بسبب الجفاف وبيعها لكبار الملاكين بأثمنة بخسة. وقد زاد هذا الوضع قتامة بالنسبة للقطاع غير المهيكل الذي لا يستفيد من أي تغطية صحية، هذا في بلد انتشرت فيه الزبونية والرشوة والبطالة الى جانب وجود سلطة قمعية لا تتردد في تكميم الافواه وقمع كل التعبيرات الشعبية المطالبة بالحرية والعيش الكريم.

في هذ السياق قررت حكومة المعطي بوعبيد يوم 28 ماي 1981 زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، فأتت اولى ردود الفعل الجماهيرية على ذلك القرار من الجهة الشرقية، جهة وجدة والناضور وبركان، فأسفرت عن احتجاجات لمواطنين بتلك المنطقة فتم اعتقالهم ومحاكمتهم. وبالموازاة مع ذلك كانت المركزيتين النقابيتين الك د ش وإ م ش، الى جانب أحزاب المعارضة الممثلين بالبرلمان، أساسا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قد طالبوا بإلغاء القرار الحكومي المتعلق بالزيادات في المواد الغذائية. هكذا اضطرت حكومة المعطي بوعبيد بتخفيض الأسعار بنسبة 50%، غير ان المركزيتين النقابيتين لم تعد تطق السماع بتلك الزيادات. لذلك أقدمت الك د ش على الدعوة للإضراب العام من دون تنسيق مع الا م ش، بالرغم من ان هذه الأخيرة هي المركزية الاكبر والأكثر تمثيلية. من جهته دعا الا م ش، وربما لأسباب تنافسية، الى اضراب عام يوم 18 يونيو، وذلك بمدن الدار البيضاء والمحمدية وعلى الصعيد الوطني في قطاع النقل، وقد شهد هذا الاضراب مشاركة واسعة، كما انضمت اليه الك د ش. وفي 20 يونيو ضل الاضراب العام الذي دعت له الك د ش قائما، وانخرطت فيه القطاعات التي تحضا فيها هذه المركزية النقابية بتمثيلية كبيرة، مثل التعليم والبريد والصحة كما شارك فيها التجار المتوسطون والصغار، وقد كانت لمشاركة التجار هذه أهمية كبيرة بحيث انها شكلت امتدادا للإضراب بداخل البيوت والاحياء الشعبية.

صبيحة يوم 20يونيو، يوم الاضراب العام، شوهدت أيضا تحركات لكاسري الاضراب، وقد رد عليهم شباب الاحياء الشعبية بالحجارة. فقد كانت الإرادة الشعبية قوية لدرجة ان يوم 20 يونيو قد مر كما مر يوم 18 من قبله، أي انه شهد شللا عاما للنشاط الاقتصادي. فقد كان الشباب البيضاوي متشبث بان ينجح الاضراب على الأقل بمدينتهم، بحيث هاجم المحتجون كل ما يرمز للثروة والقمع مثل البنوك والسيارات الفاخرة ومراكز الشرطة وثكنات القوات المساعدة، ورد السلطة هو ايضا لم يتأخر، بحيث كان عنيفا وقاسيا. فقد تشكلت خلية ازمة ترأسها وزير الداخلية آنذاك، ادريس البصري، فقامت السلطة بقمع المتظاهرة، بحيث ارسلت بداية الامر القوات المساعدة والقوات المتنقلة، لكنها بعد ان لاحظت ان هذه القوات عاجزة عن السيطرة على الوضع، قامت بدعمها بالدرك ووحدات التدخل السريع والجيش، المجهزين بالبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة. هذه القوات، وهي بداخل المدرعات، قامت بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، عندها وقعت مجزرة كبيرة سقط على أثرها عدد كبير من الشهداء دفنوا بمقابر جماعية، وهم من اطلق عليهم البصري «شهداء كوميرا»، عدد آخر من الشباب سقط جريحا او وقع في قبضة قوات القمع وقدم للمحاكمة فصدرت في حقه عقوبات جد قاسية.

بخصوص هذه المظاهرات الشعبية، يمكن القول ختاما، انها تندرج، وبطريقتها الخاصة، ضمن الاحتجاج الدولي على السياسات النيوليبرالية، ولفهمها يجب رغم كل ذلك وضعها في سياق المسارات السوسيولوجية والسياسية الوطنية التي افرزتها. فبشكل عام يمكن اعتبار سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة آنذاك، الى جانب الارتفاع الحاد في الأسعار، هي التي زادت من الشعور بسوء تسيير السلطات وعجزها، ما أسهم في تأجيج الاحتقان الاجتماعي المتعدد الاشكال والمتنامي فاتخذ اشكال إضرابات قطاعية وانتفاضة جماهيرية عارمة. كما يجب في نفس الوقت الإقرار على ان الصعوبات التي واجهتها التعبئة الجماهيرية في تحقيق أهدافها في التحول والتغيير الاجتماعيين لا يعني بالضرورة الفشل وإعادة انتاج الوضع القائم نفسه، فمثل هذه اللحظات التاريخية التي ترفع فيها الجماهير الشعبية مطالبا، وباعتبارها فاعلا سياسيا، فحتى وان كانت متبوعة بالفشل، فانهالا تخلو من جوانب إيجابية، كونها فعل سياسي جماهيري يترك بصماته ويظل حيا في ذاكرة الجماهير و في وعي الطبقات الشعبية ويوجه سلوكها لاحقا.

انتفاضة 20 يونيو 1981: السياق، الأحداث والدروس

نستحضر في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي وكل سنة ذكرى انتفاضة 20 يونيو المجيدة التي دارت رحاها في مدينة الدار البيضاء سنة 1981، إيمانا منا بقضية شعبنا المضطهد والرازح تحت نيران القهر والاستغلال الطبقيين والسيطرة الأمبريالية، وحفظا للذاكرة التاريخية لنضال شعبنا من أجل التحرر والانعتاق.

علال الجديد

كانت انتفاضة 20 يونيو 1981 من بين الانتفاضات العارمة والقوية التي تردد صداها خارج الحدود الجغرافية المغربية، التي شهدها المغرب منذ الاعلان عن الاستقلال الشكلي إلى يومنا هذا. على خط ودرب كل من انتفاضة شمال المغرب سنة 58/59 وانتفاضة مارس 65 وانتفاضة يناير 84 ودجنبر 90 وأخرها الى حين قريب حراك 20 فبراير عام 2011.كلها ملاحم تاريخية من المقاومة والمجابهة بين نظام مخزني يمتلك كل الإمكانات المادية و العسكرية وإعلام يتقن فن التمويه والدعاية المغرضة بالإضافة إلى أحزاب سياسية خنوعة ونقابات صفراء وقيادات طيعة تصطف إلى جانبه من جهة ومن جهة أخرى شعب أعزل لا يملك إلا الصدور العارية وقناعات الدفاع الذاتي عن مصالحه ومكاسبه التي يحاول النظام الاجهاز على ما تبقى منها.

السياق :

شهد الاقتصاد العالمي ،خلال عقد السبعينات ،انحسارا طويلا .انعكس على المغرب في شكل تدن في مردودية عدد من القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الفوسفاط الذي تقلصت إنتاجيته إلى نسبة 5,4٪(إذ انتقلت في شهر نونبر من أزيد من 26 مليون طن،إلى أقل من 16 مليون طن), إضافة إلى هبوط مبيعاته في السوق العالمية بسبب المنافسة ،كما عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا حيث سجل تفاوتا ملحوظا بين قيمة الصادرات(24,4+٪) وقيمة الواردات (33,7+٪) التي ارتبطت بتغطية العجز الغذائي وارتفاع أسعار البترول .بينما بلغ التمويل الخارجي سنة 1981 تطورا بلغ 55٪ مقارنة مع سنة 1980 بحيث بلغ 14,2 مليون درهم.

في محاولة للخروج من أزمة انحسار اقتصاده، تبنى النظام المغربي التبعي سياسة التقشف من خلال تطبيق التصميم الثلاثي لسنوات 78،79و 80 والتي كانت نتائجه كارثية على أكثر من صعيد .فالقدرة الشرائية لعموم المواطنين/ ت عرفت تدني مروع بسبب رفع الدعم عن المواد الأساسية ،وموسم فلاحي أسود بسبب الجفاف الاستثنائي لسنة 1981 ،وتضرر الفلاحون وماشيتهم. و استفحلت ظاهرة الهجرة من العالم القروي إلى المدينة والاستقرار بأحزمة البؤس مما عمق ظاهرة التضخم السكاني بالمجال الحضري وتصاعدت معدلات البطالة التي بلغت مليون ونصف المليون عند نهاية سنة 1980.كل هذا نتيجة الإجراءات التقشفية ونتيجة رغبة الطبقات الحاكمة في تحميل الفقراء والفئات الأكثر هشاشة وانسحاقا ثقل الأزمة .

كما عرفت هذه الفترة توترا سياسيا خانقا بين مكونات المعارضة البرلمانية من جهة والطبقات الحاكمة من جهة أخرى ويتجلى ذلك في:

- فشل مناظرة افران وعدم تحقيق « اجماع سياسي ونقابي» حول ميثاق التعليم.
- مقاطعة الاتحاد الاشتراكي استفتاء 30 ماي 1980 المتعلق بتمديد عمر البرلمان من 4 سنوات إلى 6 سنوات .
- قمع الحريات من مصادرة الحق في التعبير والتظاهر والاضرار.
- إقامة محاكمات صورية المعارضين السياسيين والنقابيين والزج بهم خلف القضبان.
- عدم تسوية ملف الموقوفين من رجال ونساء التعليم على إثر إضرابهم البطولي أبريل 1979.
- الاحتجاج على القضاء في محاكمة قتلة الشهيد عمر بنجلون.

واكبت هذا الوضع موجة من النضالات الجماهيرية العارمة(سنتي 79 و80) خاضتها الطبقة العاملة في العديد من القطاعات والمواقع الإنتاجية الأساسية مثل قطاع الفوسفاط ،والسكك الحديدية ،ومعامل إنتاج السكر وقطاع الموانئ والتبغ والصناعات الحديدية والبترولية والغذائية . وانضم لهذه الحركة الجماهيرية رجال ونساء التعليم والصحة وقطاع الأبناك والشبيبة المدرسية وطلاب الجامعات ونقابة التجار الصغار. كما ساهم أيضا الفلاحون في حركة الاحتجاج هذه (فلاحو حد كورت،فلاحو جماعة أولاد سعيد ،وفلاحو قبائل الأوداية).

الأحداث:

في ظل هذا السخط الشعبي، وعوض الاستجابة لمطالب الشعب المغربي ،أعلنت الحكومة ،في 28 ماي 1981, اعتزامها فرض زيادات في كل المواد الأساسية والتي جاءت كالتالي: الدقيق 40٪، السكر50٪، الزيت 28٪، الحليب 14٪، الزبدة 76٪ مع العلم أنه قد سبقتها زيادة أولى سنتي 79 و80. هذه الزيادات التي كانت بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية ،كانت بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق هذه الانتفاضة التي وجدت في إعلان المركزيتان النقابيتان (إ.م.ش) و(ك.د .ش) يومي 18/20 يونيو لإضراب عام احتجاجا على استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،بابا لتنفيس الغضب الجماهيري .وكان الاضراب العام مؤطرا بمطلب جوهري هو الإلغاء الفوري الكلي والضروري لكل الزيادات التي همت المواد الاستهلاكية الأساسية.

وعرف الاضراب نجاحا كبيرا حيث شلت الحركة الاقتصادية بأكملها: توقف وسائل النقل ،توقف آلات المعامل عن الدوران وأغلقت جميع المحلات التجارية. وعرف مشاركة النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين، والنقابة الوطنية للتعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب وانضمام شباب الأحياء الشعبية والمهمشين الفقراء للتعبير عن سخطهم ضد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ينهجها النظام اتجاههم والتي ألقت بهم خارج دائرة الانتاج .هكذا تحول الاضراب العام إلى انتفاضة شعبية عمت مدينة الدار البيضاء .

إلا أن رد الدولة كان عنيفا، حيث قوبلت الانتفاضة بالنار والرصاص. فقد ارتكبت قوات القمع مجزرة رهيبة في حق أبناء الشعب الأعزل وسقوط ضحايا كثر(هناك تباين كبير بين الأرقام الرسمية والحقوقية والسياسية: أزيد من 1000 ضحية حسب تقارير حقوقية ، 66 قتيل و110 جرحى حسب مصادر رسمية و114حسب هيئة الانصاف والمصالحة و600 قتيل و5000 جريح حسب الاتحاد الاشتراكي الذي كان أنداك في المعارضة) إضافة إلى عدة اختطافات واعتقالات توفي عدد منهم بسبب ظروف الاحتجاز ودون محاكمة. وتؤكد تقارير حقوقية أنه قد تم رمي جزء من الضحايا في مقابر جماعية ستكشف عنها فيما بعد هيئة الانصاف والمصالحة.

الدروس:

شكلت انتفاضة 20 يونيو 1981 لحظة مفصلية في التاريخ الاجتماعي والسياسي المغربي الحديث، وكانت تعبيرا عن تناقضات عميقة بين الدولة والطبقات الشعبية في سياق أزمة اقتصادية خانقة وسياسات تقويم هيكلي مفروض من طرف صندوق النقد الدولي. ومن بين أهم الدروس التي يمكن للقوى المناضلة استخلاصها:

ضرورة التجذر والانغراس وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين في الأحياء الشعبية بحكم موقعها الطبقي المميز الذي تحتله. والعمل على إفراز طلائع عمالية من خلال الالتحام بهم في صيرورة النضال الطبقي واليومي.

أن الجماهير الكادحة بفئاتها المختلفة تختزن طاقات هائلة. يمكنها، إن توفرت القيادة الصحيحة، تحويل هذه الهبة الشعبية الى حركة شعبية منظمة تنتزع اصلاحات اجتماعية وسياسية أعمق وتترك أثرا أكبر على مسار التطور السياسي بالمغرب.

على القوى المناضلة التعامل مع كل انتفاضة أو حراك بالجدية اللازمة وبخطة وبرنامج واضحين.

من أهم الدروس كذلك، هو أن الاضراب العام يشكل أهم سلاح في يد الطبقة العاملة للدفاع عن نفسها ضد الغلاء والاستغلال.

-لا يمكن فصل النضال الاجتماعي عن السياسي. فالعلاقة بين النقابي والسياسي علاقة وثيقة. فالانتفاضة بدأت على أسس اقتصادية (ضد ارتفاع الأسعار) سرعان ما تحولت موضوعيا إلى نضال سياسي.

- على القوى المناضلة أن تتجاوز التشتت والعجز من أجل استثمار مثل هذه الهبات الشعبية.

خلاصة:

كشفت انتفاضة 20 يونيو 1981 عمق التناقضات الاجتماعية والسياسية التي راكمتها سنوات القهر والتفقير وسياسات التقويم المفروضة على الكادحين. ورغم القمع الدموي ومحاولات طمس الذاكرة الجماعية، ظلت تلك الانتفاضة شاهدة على قدرة الجماهير الشعبية على المقاومة والمجابهة، وستشكل مقدمة للاحتجاجات اللاحقة.

انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء:

دروس الصراع الطبقي والحاجة إلى جبهة شعبية

المصطفى خياطي

تشكل انتفاضة 20 يونيو 1981 بالدار البيضاء واحدة من أبرز المحطات النضالية في تاريخ الحركة الجماهيرية بالمغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد جاءت هذه الانتفاضة في سياق أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وتعبيراً عن الاحتقان المتراكم وسط الطبقة العاملة والكادحين في مواجهة سياسات التقشف وغلاء المعيشة. ومن منظور ماركسي لينيني، لا يمكن فهم أحداث يونيو 1981 باعتبارها مجرد انفجار اجتماعي عفوي، بل باعتبارها شكلاً من أشكال الصراع الطبقي الذي برزت فيه التناقضات العميقة بين مصالح الجماهير الشعبية ومصالح الكتلة الطبقية السائدة المرتبطة بالرأسمال المحلي والإمبريالية العالمية.

شهد المغرب خلال أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات تفاقماً للأزمة الاقتصادية نتيجة تراجع المداخيل العمومية، وارتفاع المديونية الخارجية، وتزايد تبعية الاقتصاد الوطني للمؤسسات المالية الدولية. وقد انعكس هذا الوضع على الظروف المعيشية للجماهير من خلال ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتدهور القدرة الشرائية واتساع البطالة والفقر. وفي هذا السياق، أعلنت الدولة زيادات مهمة في أسعار عدد من المواد الاستهلاكية الضرورية، الأمر الذي أشعل موجة غضب عارمة في صفوف العمال والفئات الشعبية.

دعت الحركة النقابية إلى إضراب عام يوم 20 يونيو 1981، فتحول الإضراب بسرعة إلى انتفاضة شعبية واسعة شملت أحياء الدار البيضاء العمالية والشعبية. نزلت الجماهير إلى الشوارع احتجاجاً على الغلاء والتهميش، رافعة شعارات اجتماعية وسياسية تعكس حجم السخط الشعبي. وقد واجهت السلطة هذه الحركة بقمع شديد أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا واعتقال المئات من المناضلين والنقابيين والمواطنين.

من منظور ماركسي لينيني، تؤكد انتفاضة يونيو أن التناقض الأساسي داخل المجتمع المغربي كان وما يزال يتمثل في الصراع بين الطبقات المستغلة والطبقات المستغَلة. فالأزمة لم تكن مجرد نتيجة أخطاء تقنية في التدبير الاقتصادي، بل كانت تعبيراً عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم على خدمة مصالح الأقلية المالكة على حساب الأغلبية المنتجة للثروة. لقد دفعت الجماهير ثمن الأزمة بينما استمرت الامتيازات والثروات في التمركز بين أيدي فئات محدودة مرتبطة بأجهزة السلطة والرأسمال الكبير.

كما أظهرت الانتفاضة الدور التاريخي للطبقة العاملة باعتبارها القوة الاجتماعية الأكثر قدرة على توحيد مختلف الفئات المتضررة من الاستغلال. فقد كان الإضراب العام الذي سبق الانتفاضة مؤشراً على الإمكانات التعبوية الهائلة للحركة العمالية عندما تنخرط في الدفاع عن المطالب الشعبية. غير أن الأحداث كشفت أيضاً حدود الفعل الجماهيري عندما يفتقر إلى التنظيم السياسي الثوري القادر على تحويل الغضب الشعبي إلى مشروع تغيير جذري.

لقد أبرزت تجربة 1981 أن النضالات الاقتصادية، مهما بلغت قوتها، تظل معرضة للتراجع إذا لم ترتبط بأفق سياسي واضح. فالجماهير التي خرجت للاحتجاج كانت تعبر عن رفضها للأوضاع القائمة، لكنها لم تكن تمتلك إطاراً موحداً قادراً على قيادة المعركة نحو أهداف استراتيجية تتجاوز المطالب الآنية. ومن هنا تبرز أهمية الحزب الثوري والتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة، كما أكد على ذلك لينين في تحليله للعلاقة بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي.

ومن بين أهم الدروس التي أفرزتها انتفاضة 20 يونيو ضرورة بناء جبهة شعبية واسعة تضم العمال والفلاحين الفقراء وصغار الموظفين والشباب المعطلين والطلبة والنساء الكادحات ومختلف الفئات المتضررة من السياسات اللبرالية. فالتجربة التاريخية تؤكد أن الطبقة الحاكمة تعتمد دائماً على تفتيت القوى الشعبية وعزل نضالاتها عن بعضها البعض، بينما يقتضي نجاح الحركة الجماهيرية توحيد مختلف مكونات الشعب الكادح حول برنامج نضالي مشترك.

إن مفهوم الجبهة الشعبية في التصور الماركسي اللينيني لا يعني مجرد تحالف انتخابي أو تنسيق ظرفي بين تنظيمات سياسية مختلفة، بل يشير إلى إطار كفاحي موحد يهدف إلى تجميع القوى المناهضة للاستغلال والتبعية والاستبداد. وتنبع أهمية هذه الجبهة من قدرتها على الربط بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وعلى تحويل النضالات المتفرقة إلى حركة شعبية منظمة ذات أهداف استراتيجية.

واليوم، وبعد مرور عقود على انتفاضة 1981، ما تزال العديد من الأسباب التي فجرتها قائمة بأشكال مختلفة. فالتفاوتات الاجتماعية تتعمق، والبطالة تستمر في استنزاف طاقات الشباب، والخدمات العمومية تواجه ضغوطاً متزايدة، فيما تستمر السياسات الاقتصادية الموجهة نحو خدمة منطق السوق والربح على حساب الحاجات الاجتماعية الأساسية. لذلك فإن استحضار ذكرى 20 يونيو لا ينبغي أن يكون مجرد استعادة لحدث تاريخي، بل مناسبة لاستخلاص الدروس السياسية والتنظيمية الضرورية لمعارك الحاضر والمستقبل.

إن الحاجة إلى جبهة شعبية اليوم تنبع من ضرورة مواجهة الهجمات المتواصلة على مكتسبات الجماهير الشعبية، والدفاع عن الحق في الشغل والتعليم والصحة والسكن والعيش الكريم و التوزيع العادل لخيرات البلاد و ثرواتها، كما تقتضي مواجهة التبعية الاقتصادية وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد والثورات و قطع الطريق على التوسع الاستعماري الذي بدأت تمارسه الصهيونية و الامبريالية من بوابة التطبيع المشؤوم و المفروض شعبيا. ولا يمكن لهذه المهام أن تتحقق من خلال نضالات معزولة أو مبادرات متفرقة، بل عبر بناء ميزان قوى شعبي قادر على فرض التغيير.

لقد أثبتت انتفاضة 20 يونيو 1981 أن الجماهير الشعبية تمتلك القدرة على الانتفاض ضد الظلم والاستغلال عندما تبلغ التناقضات الاجتماعية مستوى لا يطاق. لكنها أثبتت كذلك أن عفوية الحركة الجماهيرية، رغم أهميتها، لا تكفي لتحقيق التحولات العميقة المطلوبة. ولذلك يبقى بناء التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية المكافحة، وتعزيز استقلالية الحركة العمالية، والعمل على تشكيل جبهة شعبية واسعة، من أبرز الدروس التي تطرحها هذه المحطة التاريخية.

إن الوفاء الحقيقي لشهداء ومعتقلي انتفاضة يونيو لا يتمثل فقط في تخليد ذكراهم، بل في مواصلة النضال من أجل مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، مجتمع تتحرر فيه الثروة الوطنية من هيمنة الأقلية المستفيدة، وتوضع في خدمة المنتجين الحقيقيين لها. وهكذا تظل انتفاضة 20 يونيو 1981 علامة بارزة في تاريخ الصراع الطبقي بالمغرب، ومصدراً غنياً بالدروس لكل القوى الساعية إلى بناء جبهة شعبية قادرة على تحقيق تطلعات العمال والكادحين وآمال أوسع الجماهير الشعبية المفقرة.

المنطقة على صحن ساخن ودخول أطراف الصراع مرحلة الاشتباك الوجودي

غزة بين مطرقة محرقة جيش الاحتلال وسندان مجلس السلام الترامبي ولبنان بين السلطة المطوعة والحرب التدميرية للجنوب وإيران تدخل على الخط، لا هدنة ولا تفاوض إلا بوقف التصعيد الإسرائيلي ضد لبنان وفلسطين وما عجز ترامب عن تحقيقه عسكريا في إيران يحاول تحقيقه دبلوماسيا في لبنان وللمقاومة اللبنانية كلمة الحسم؟ . .

أحمد كاعودي

تماثل في التدمير بين جنوب فلسطين وجنوب لبنان ونهاية وهم إسرائيل الكبرى.

ما يحدث هذه الأيام في غزة من تصعيد إسرائيلي وإمعان في الإبادة وتطهير عرقي وتجويع وتشتيت للفلسطينين، يماثله أيضا في التصعيد والتدمير والتهجير ما يحدث في الجنوب اللبناني، والهدف الذي يسعى إليه التحالف الأمريكي الإسرائيلي هو بناء مشروع ما يسمى بإسرائيل» الكبرى» بعد تجريد الدول من سلاحها وشعوب المنطقة من سلاح مقاومتها العسكرية وتشكيل عبر المفاوضات المفخخة سلط وظيفتها التنسيق مع الكيان «الاسرائيلي « .

لا مماثلة في استنساخ سيناريو غزة في لبنان عبر ما يعرف ب «وقف إطلاق النار» الهدف منه تجريد أذرع المقاومة من انيابها والإجهاز على سيادة لبنان، وحدة الساحات لن تسمح له بالمرور .

تاريخ الحروب، علم الشعوب التي خضعت للاحتلال، أن الولايات المتحدة الامريكية لا تتفاوض من أجل السلام، إلا تحت قوة النار وعلى عودة جثت جنودها الى القواعد العسكرية بأمريكا ،وهذا الدرس هو الذي تشتغل عليه الجمهورية الإيرانية في الحرب المفروض عليها وعلى حلفائها في المنطقة، تتألم وتدمر، وتجعل عدوها ايضا يتحسر ويتألم، ولهذا وضعت ضمن اشتراطات التوصل إلى اتفاق مع الجانب الأمريكي ؛ إيقاف الحرب على لبنان وعلى غزة متفادية اتفاق 17»يناير 2025 المشؤوم الذي أفضى إلى ما سمي حينها ب «مجلس السلام الترامبي العالمي»؟، مجلس ما هو في الحقيقة إلا مجلس حرب ، بديكور عربي وإسلامي ، أما ما أطلق عليه وقف أطلاق النار الترامبي فكان من نتائجه توسع «إسرائيل '» من 70٪ بعد التهام ما بقي من الأراضي قطاع في غزة إلى 90 ٪ ، ما لا يفهم هو هذا الصمت العربي والاسلامي الرهيب عما يحدث الآن في غزة ولبنان، من إبادة جماعية وتدمير وتنقيل تعسفي من منطقة إلى أخرى ، وما يفسر في نظر المحللين تنمر جيش دولة الاحتلال على المنطقة عامة، وعلى الجنوب اللبناني خاصة، هو التماهي الامريكي مع الكيان والدعم اللامحدود لواشنطن ومن الاشياء التي كشفتها الحرب على إيران تأكيد عميد الصحافة الإستقصائية الامريكي « توكر كارلسون «Tuker Carlson » و»شاص فريمان «Chas Freeman مستشار وزارة الدفاع وسفير امريكا سابقا في السعودية، على أن ترامب محاصر بنتانياهو والمتبرعين الصهاينة، فلا هو قادر على عقد اتفاق مع إيران لا يرضي « نتانياهو» ولا بمستطاعه الاستمرار في حرب استنزاف مع إيران لتكلفتها الباهظة من المرجح أن تودي إلى خسارته في انتخابات نوفمبر، تصعيد في نظر المناهضين للحرب، الهدف منه هو محاولة إعادة دونالد ترامب استنساخ سيناريو غزة (مجلس السلام العالمي)، في لبنان، بعملية تضليلية تحت عنوان المفاوضات من أجل « السلام» ، ورائها التطبيع مع الحكومة اللبنانية، وجرها إلى الاندماج في «إسرائيل الكبرى» وذلك بالسعي على نزع سلاح المقاومة من رأسمالها الردعي --إن استطاعوا إليه سبيلا --، ما لم يكن في تقديرات «ترامب'» والنتن ياهو» هو العودة القوية لمقاتلي «حزب الله بعد إعادة ترتيب صفوفه ، فطيلت خمسة عشر شهرا من جريان وقف لبنان بين لبنان وإسرائيل 19 شتنبر 2024 برعاية أمريكية وفرنسية توقفت المقاومة عن استهداف النقط الخمس التي حافظ عليها جيش الاحتلال في الجنوب اللبناني بالرغم من اتفاق وقف أطلاق النار بين الجانبين، لكن الجانب « الإسرائيلي « الذي وفر له الغرب التغطية الدبلوماسية وفتح له مخازن أسلحته، لم يلتزم بأي قرار أممي أو اتفاق سياسي منذ عام 1948 فبالأحرى ان يلتزم ببنود الاتفاق مع لبنان، ولهذا شهد لبنان خلال تلك الهدنة الهشة أكثر من 5000 خرق إسرائيلي «لمبادرة السلام التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا « ذهب ضحيتها أكثر من 3000 شهيدا من المدنيين الصحافين والمسعفين والأطفال.. أمام العدوان الغادر للتحالف الأمريكي الإسرائيلي على أيران استغل حزب الله الفرصة، ليرجع بقوة إلى جبهة القتال ،بعد أن ساد الاعتقاد لدى العدو» الاسرائيلي» وأتباع السفارات الغربية في لبنان، أن الحزب انتهى بانتهاء قدراته الصاروخية وتدمير مخزونه من المسيرات الانقضاضية، بعد أن ثم قطع النظام السوري الجديد، بتنسيق مع المخابرات الأمريكية طريق الإمداد اللوجستي؛- طهران بغداد دمشق؛ لتفجأ « تل ابيب» بعد الثالث من مارس 2026 بتكتيكات جديدة للحزب ظهرت، في حرب العصابات، واستعمال المقاومة اللبنانية، لمسيرات جديدة موجة بالألياف البصرية، تعجز منظومة الرصد والتتبع «الاسرائيلية» على كشفها محلقات، أبانت على اهميتها القتالية في اقتناص جنود الاحتلال ليلا ونهارا وإصابتهم في عقر مخابئهم؛ ولهذا في اعتقاد الخبراء العسكريين الغربين، أن مماثلة سيناريو غزة بالجنوب اللبناني لن يأتي إلا بنتائج عكسية على «إسرائيل» ؛ رغم التدمير المنهج للبنى التحتية والتطهير العرقي المشابه للقطاع والمتمثل في ؛ التهجير القسري لمئات مواطني الجنوب، سيناريو هذا في نظري المحللين الغربين «جورج ويل «الأمريكي و»بونيفاس الفرنسي» وآخرين، لا يمكن أن ينطبق على لبنان، لاختلاف الجغرافية ووجود الجناح السياسي للمقاومة في مجلس النواب والحكومة، بالإضافة إلى نزول إيران بثقلها بتهديد استهداف عمق الشمال الفلسطيني في حاله الهجوم على الضاحية لبيروت وهو ما تم بالفعل حين قرر نتانياهو غزو الضاحية الجنوبية، علقت إيران على الفور عملية التفاوض بعد تهديدها قصف حيفا وتل أبيب ؛ الأمر الذي دفع ترامب إلى دعوة نظيره رئيس وزراء الكيان، إلى إيقاف الزحف وتوبيخه حسب تسريبات امريكية اراد من خلالها ترامب نفي تبعيته وخضوعه لرئيس الكيان «الإسرائيلي «؛ وعلى فرض اقتحم الجيش الاسرائيلي بيروت كما حدث عام 1982 فلن يستطيع التثبيت بالمواقع التي احتلها ,فيضطر مرغما على الانسحاب كما حدث سنة 1985 أرغمه مقاتلي المقاومة على الانسحاب من الاراضي التي احتلها، لأن المقاومة اللبنانية خبرت العدو في محطات معارك عديدة كان لها في الأخير الحسم ،كما لها شرعية وبيئة حاضنة ،ممتدة تاريخيا إلى فترة الثمانينات من القرن الماضي، ولهذا فسيناريو الاجتياح لبيروت لن يتكرر؛ لأن لبنان عصي على الأعداء رغم استسلام اليمين الحاكم للإرادة الأمريكية وتواطئه مع إسرائيل بغاية تجريد حزب الله من «أنيابه» و»مخالبه « القتالية.

الاستقواء بجيش الاحتلال لنزع سلاح المقاومة والعودة بالبلاد إلى مربع 44 سنة خلت.

يبدو أن ما تريده الأوليغارشية اليمينية الحاكمة في لبنان برئاسة الجنرال (ج. عون) و(ن. سلام)، القيام بالدور القذر الذي قام به؛ (بشير جميل) وصديقه «انطوان لحد» وسمير جعجع ورئيس الحكومة آنذاك ، شقيق الوزان؟ عام 1982، من المؤكد أن التاريخ لا يعيد نفسه كما يقال، رغم تشابه الأحداث؛ باقتياد رئيس الحكومة الحالي، من طرف الأمريكي إلى التفاوض المباشرة مع دولة الاحتلال، ليس بغرض انسحاب جيش الاحتلال من القرى والبلدات التي احتلها في الجنوب ولكن من أجل الانقلاب على الأولويات (الدستور واتفاق الطائف التحرير ،الحفاظ على السيادة اللبنانية) انقلاب عكسها بيان اطراف التفاوض الثلاثية في الواشنطن، اولا بتركيزه أي البيان على انسحاب، 1200 من مقاتلي حزب الله من جنوب نهر الليطاني -بدل تمسك الوفد المفاوض انسحاب الجيش الصهيوني إلى ما بعد الحدود - ثانيا توافق الجانبين ؛ اللبناني الإسرائيلي بعد التنسيق بين الطرفين على نزع سلاح حزب الله ثم الانسحاب التدريجي من جنوب لبنان، كذا موقف لا يستحق النظر إليه فبالأحرى تصديقه وما لا يفهم هو هذا الانبطاح الرسمي للإرادة الإسرائيلية في الوقت الذي تبدو في «تل أبيب» معزولة دوليا.

كما كان متوقعا، أغلبية الشعب اللبناني وقواه الحية رفضت وقف إطلاق النار والمستفز لأغلبية مشاعر المواطنين، وبالأخص لأسر الثكلى الأرامل واليتامى، رد الفعل أتى سريعا على طبخة واشنطن، فالأمين العام لحزب الله اعتبره؛ مذلا وعبثيا وسخيفا وغير ملزم للحزب، كما رفض بنوده جملة وتفصيلا - بلغة دبلوماسية - رئيس البرلمان والأمين العام لحركة أمل نبيه بري، بربط الانسحاب الجيش «الاسرائيلي» من الجنوب بالتوازي بانسحاب حزب الله من الليطاني، أما جوزيف عون رئيس الدولة فأفرط في التفاؤل بأهمية البيان المشترك، باعتباره الضمانة الوحيدة لوقف الحرب وبالأخص، حين يكون تحت الرعاية الشخصية للرئيس الامريكي حسب تعبيره، تصريح جوزيف عون لم يعمر طويلا في اليوم الموالي استهدفت طائرة سيارة ضباط لبنانين استشهد خلالها كل ركابها انتهت بنود البيان المشترك بانتهاء الصورة الجماعية للأطراف المتوافقة على مضمونه وتلقى خلاله رئيس الجمهورية صفعتين الأولى الهجوم على ثكنة جنوده ثانيا عودة ، الطيران الحربي بقصف الضاحية الجنوبية لبيروت أمام هذا العبث الدبلوماسي الذي يهدف إلى التعتيم الأمريكي على شرعنة التوسع الصهيوني، نفذت إيران تهديداتها يوم الاثنين 8 يونيو وحصيلة الهجوم ؛ تمثلت في دك أحياء، « بتل أبيب»، بالعديد من الصواريخ البالستية باستهداف مستوطنة بشرق نابلس، وتدمير مصنع البترو كيميائية بحيفا، ردا على تدمير أحد المصانع البترو كمياوي بإيران فهل دخلت المرحلة بين التحالف الأمريكي الإسرائيلي في مواجهة إيران وحلفائها، في لبنان واليمن والعراق مرحلة الاشتباك الوجودي؟ ام إقبال محور المقاومة وأذرعها على تشكيل نظام إقليمي نظام إقليمي جديد عربي وإسلامي تتحرر المنطقة من خلاله من النفوذ الأمريكي يقضي إلى تسوية بين أطراف الصراع رابح رابح تحظى خلالها القضية الفلسطينية بأهمية كبرى ؟ .

القنيطرة: 9 يونيو 2026

الدعاية الرأسمالية والترويج لجائحة مزيفة جديدة

في وقت يشهد فيه العالم انفجار بؤر التوتر بكل القارات وتخيم فيه أجواء الرعب والترقب من اندلاع حرب عالمية قد تتسبب فيها التحرشات الامريكية ضد الصين او الحروب الحالية، ومنها مواجهة الحلف الأطلسي ضد روسيا على الأراضي الاكرانية او الهجوم الأمريكي الصهيوني على إيران والتي اشعلت منطقة الشرق الأوسط برمتها، فكل هذا التدمير والرعب المرافق له لم يكن كافيا بالنسبة للأنظمة الامبريالية. لذلك عملت وسائل الدعاية مسنودة من طرف الاعلام المدعم من طرف كبار الرأسماليين، على خلق فزاعة جديدة تجسدت في الترويج لانتشار فيروس جديد،»هنتافيروس»، والهدف وراء ذلك هو اثارت المزيد من المخاوف والهلع لذا الشعوب، كل ذلك في وقت يمر فيه النظام الرأسمالي العالمي بأزمة اقتصادية خانقة.

ح.ب.

لا يمكن طبعا انكار وجود الفيروسات او الاستخفاف بخطورتها على حياة البشر، لكن في الوقت نفسه ليس بالإمكان، لحدود الآن على الأقل، تقديم حجج علمية لإثبات ان «هنتافيروس»، الذي شرع الاعلام المحتكر يروج ليل نهار لخطورته ولإمكانية تحوله الى جائحة جديدة قادرة على الانتشار على أوسع نطاق بين البشر. ان ما يهمّ في الوقت الراهن هو الاخذ بعين الاعتبار طبعا التجربة المؤلمة جدًا لجائحة فيروس كورونا، وما نتج عنها من تخبّط وفواتير اجتماعية ثقيلة تسبب فيها ارتباك الحكومات المذعورة وأو المتواطئة، وألّا نسمح في نفس الوقت لهذه الحكومات بتوظيف فيروس معروف وخطورته جد محدودة، كذريعة لارتكاب نفس المنزلقات والأخطاء الاستراتيجية، المرتبطة بطبيعة الحال بالنظام الرأسمالي نفسه، وان يكون ذلك سببا لإضعاف الخدمات العمومية وخنق الحريات تحت تأثير توجيهات المراكز الصيدلانية الكبرى، او بجعل أولوية الأولويات هي السباق نحو التسلح واقتصاد الحرب.

اكيد انه من الضروري توعية الناس واخبارهم بكل مستجد اكان ذلك في مجال الصحة العمومية او غيره من المجالات التي لها تأثير مباشر على حياتهم، لكن من دون ان يكون ذلك مصدر تهويل او تخويف عند كل مستجد صحي. فلا يجب ان تصبح الصحة العمومية ذريعة لخلق مناخ من الرعب والترهيب الجماعي كما حدث ابان تفشي فيروس كورونا. ففي الوقت الراهن المخاطر المحدقة بشعوب الأرض كلها هي الحرب العالمية التي يهدد القطب الأورو-أطلسي بتفجيرها والمشاكل المختلفة المرتبطة باقتصاد الحرب التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهل العاملات والعمال عبر العالم. الخطر الرئيسي هو الاستبداد والنزعة الحربية لدول ذات توجهات فاشية تعمل على تدمير المرفق العمومي والمس بالقدرة الشرائية للفئات الشعبية التي نال منها التضخم والتراجع المستمر على ما تم تحقيقه من مكاسب اقتصادية-اجتماعية.

اما فيما يتعلق بحكاية ظهور «هانتا فيروس» الذي انشغل به الاعلام، الحكومي منه والمدعم، مؤخرا، فهي ترجع الى قصة سفر على ظهر سفينة «مف هنديوس» (MV Hondius)، وهي في ملكية شركة هولندية، عبرت من الارجنتين اول ابريل الماضي وعلى متنها مسافرين من 23 جنسية، غالبيتهم أتوا من اسبانيا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية. وأول من ظهرت عليه

اعراض المرض كانوا قد مكثوا شهورا على ظهر السفينة، حيث انتقلوا ما بين الشيلي والارجنتين والاوروغواي، في إطار جولة دراسية لأنواع من الطيور، وشملت مواقع تتواجد بها الفئران الحاملة للفيروس. اما المصاب الأول من هؤلاء المسافرين فكان هو عالم طيور (ornithologue) هولندي مات في 11 ابريل وتبعته امرأته يوم 25 ابريل بجنوب افريقيا حيث حاولت الالتحاق ببلدها عبر الطائرة، لان حالتها الصحية كانت حرجة، لم تسمح لها بمواصلة السفر على ظهر السفينة، لكن وافتها المنية قبل اقلاع الطائرة التي استقلتها.

في 15 ماي 2026 حصيلة العدوى على المستوى العالمي، حسب المركز الاوروبي للوقاية من الامراض ومكافحتها (CEPC)، كانت اجمالا هي 11 حالة، 8 حالات مؤكدة، 2 حالات هي موضع شك وواحدة لم يتم الحسم في امرها بعد. منذ يوم نشر هذه الحصيلة لم يتم بعد ذلك تسجيل أي حالة اضافية، اما حالات الوفيات فلم يتعدى حالات ثلاثة، عالم الطيور الهولندي وزوجته، وحالة مسافرة المانية توفيت يوم 2 ماي وهي على ظهر نفس السفينة. اما باقي المسافرين الذين كانوا على ظهر السفينة فقد غادروها عند وصولها لجزر الكناري للالتحاق بهولندا عبر الطائرة. اعقاب ذلك اوصت منظمة الصحة العالمية بمراقبة أي شخص تعرض للعدوى لمدة 42 يوما ابتداء من آخر يوم تم فيه ذلك، والمنظمة العالمية للصحة من مهامها تقييم مدى خطورة الوباء وتوقع المخاطر التي يمكن ان تنجم عنه، فهي تعتبر ان الخطر الإجمالي «لهنتا فيروس» على الصحة العمومية جد منخفض.

في نفس السياق وجب التذكير بان الأوبئة السابقة التي تسبب فيها «هانتا فيروس» بأمريكا الجنوبية مثلا، لم تحظ بكل الاهتمام الذي توليه لها وسائل الدعاية الرسمية والاعلام المدعم اليوم، كما ان وباء «الإيبولا» الذي ينتشر حاليا بجمهورية الكونغو الديمقراطية لا يتم التطرق له بالشكل المطلوب في الأوساط الإعلامية. من جهة أخرى فان فيروي (Ándes)، او «الهنتا فيروس» الحالي وانتقال العدوى من شخص لآخر، فهو غير ممكن الا في حالات التواجد الكثيف للأشخاص بمكان ضيق، كما هو الحال على ظهر السفينة الهولندية المشار اليها أعلاه. كما ان التلوث بهذه السلالة من الفيروسات قد لوحظ لأول مرة سنة 1996 بإنجلترا، لكن الحالات المسجلة بقيت بمعدل ثابت بذلك البلد منذ ذلك التاريخ، ويتم تسجيل تراجع ملحوظ في عدد المصابين بالعدوى كلما تم اتخاذ اجراءات وقائية بسيطة كالتباعد وارتداء الكمامة، اي التدابير الاعتيادية التي دأب الأطباء على اتخاذها بداخل المستشفيات. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو لماذا تم اليوم اثارة مسألة عدوى فيروس تعايش معه الانسان منذ عقود؟ لماذا تدق الطبول ويثار الهلع في الأوساط الشعبية بخصوص وباء لا يشكل خطرا داهما بالحجم الذي تصفه به الدعاية الرسمية والاعلام المدعم؟

لفهم ما يتم الترتيب له من طرف النظام الرأسمالي العالمي لابد من استحضار السياق الذي يتم فيه ذلك، فنحن على ابواب حرب كبرى ثالثة محتملة، وهذه الحملات المفتعلة المروجة للأوبئة الفيروسية هي جزء من تخطيط صممه النظام الرأسمالي العالمي لتحييد البروليتاريا العالمية. فلا ينبغي لبروليتاريي العالم اجمع ان تساورهم شكوك أو وهم بنوايا الأنظمة الامبريالية وما يحبكونه من دسائس ويرتبون له من جرائم. فالعالم الرأسمالي بكامله سيتوحد وسيطبق وبشكل متزامن الإجراءات نفسها، سواء تعلق الامر بالجائحة او بقمع نضالات الطبقة العاملة، فليس للإمبرياليين من مصلحة في مواجهة بروليتاريا وهي في حالة تمرد بينما هم يقوم بالترتيب للدخول في حرب عالمية، مصلحتهم هي ابقائهم تحت السيطرة وطائعين. انهم بحاجة لتعبئة البروليتاريا وجعلها تتبوأ الصفوف الامامية في هذه الحرب الكبرى المحتمل ان تنشب بين الرأسماليين وبذلك يجعلون من العمال وباقي الاجراء المستعبدين مجرد وقود للحرب التي سيشعلونها.

الكل يعلم انه كل سنة، بل في كل شهر، يموت اشخاص لأسباب تعزى للفيروسات، بما فيها هنتا فيروس، من دون ان يثير ذلك مخاوف او حالة دعر. فلماذا اذن في الوقت الحالي، بوجود ما يصل بالكاد الى نصف دزينة من الحالات، قد يكون البعض منها ناتج عن أخطاء في الاختبارات (PCR)، تحاول منظمة الصحة العالمية ووسائل الاعلام الرسمية اثارة الهلع وخلق جو من الخوف والرعب شبيه بالذي ساد سنة 2020؟

انه لا مجال للشك في ان نية الرأسماليين في كل ما يتم حبكه من مؤامرات تبقى واضحة، انهم يروجون لخطر غير مرئي يتربص بالإنسانية جمعاء، ان هي لم تنصع لأوامر طبقتهم المهيمنة، والهدف من وراء تلك ادعاءاتهم ومزاعمهم هي حنق نضالات البروليتاريا ضد الحرب الامبريالية ومنعها من تحويل تلك الحروب الامبريالية الى مواجهة طبقية تستهدف القضاء على هيمنة البرجوازية وجشعها.

إلى شباب النهج العمالي:

يونيو 1981 ليس ذكرى فحسب، بل برنامج عمل

في كل مرة تُطوى صفحة شهر يونيو، يحرص النظام المخزني على تقديم انتفاضة 1981 بوصفها حدثاً مضى وانتهى، ذاكرةً حزينة تُوضع في متحف النضال وتُرفع عنها الأعلام مرة واحدة في السنة. لكن المادية التاريخية تعلّمنا درساً مختلفاً تماماً: الماضي لا يمضي حين تبقى أسبابه حية، وجذور انتفاضة 20 يونيو 1981 ضاربة في تربة الحاضر، بل إنها باتت أكثر عمقاً وأشد اتساعاً مما كانت عليه قبل أربعة وأربعين عاماً.

ولهذا فإن الذكرى، عند شباب النهج الديمقراطي العمالي، ليست استحضاراً عاطفياً للشهداء، وإن كان الوفاء لدمائهم واجباً أخلاقياً ونضالياً. الذكرى عندنا هي قراءة سياسية نقدية للدروس، وتحويل تلك الدروس إلى برنامج عمل يومي ملموس. فما الذي علّمنا إياه يونيو؟ وكيف يترجم شباب اليسار هذه الدروس اليوم؟

محمد راشيدي

طبيعة النظام لا تتغير بالوجوه

كانت انتفاضة 20 يونيو 1981 في جوهرها صرخة جماهير فقيرة في وجه قرار رفع الأسعار والتفقير المنظم. في تلك الأيام الدامية، غسلت دماء الشباب شوارع وأزقة الأحياء الشعبية بالدار البيضاء، فيما وصف النظام المنتفضين بـ«الأوباش» و«الرعاع»، قبل أن يدفنهم في مقابر جماعية سرية. لم يكن ذلك استثناءً، بل تعبيراً صريحاً عن طبيعة دولة مخزنية بُنيت على القمع والإفقار الممنهج.

اليوم، تبدّلت الوجوه، وتغيّر الخطاب، وتحوّلت أدوات الهيمنة من الرصاص المباشر إلى الهشاشة المنظمة والإفقار الهيكلي. لكن البنية الطبقية للنظام لم تتزحزح قيد أنملة. فبطالة الشباب في المغرب بلغت 47% في الربع الثاني من عام 2025، وهو رقم لا يصف أزمة اقتصادية عابرة، بل يعكس خياراً طبقياً استراتيجياً لنظام يُقصي الشباب ويُهمّش الكادحين ليُبقي على تراكم الثروة في يد قلة محظوظة تستظل برعايته.

من هنا يصح القول الماركسي: إن فهم الانتفاضات الشعبية يستوجب فهم علاقات الإنتاج التي أنجبتها. فليس للنظام المخزني وجهان، وجه قمعي ووجه اجتماعي. ثمة وجه واحد: هو خادم للرأسمالية التابعة والمرتبطة بالإمبريالية، ومصادر الريع والنهب الطبقي.

عفوية الانتفاضة قوة وضعف في آنٍ واحد

حين اكتسح شباب الأحياء الشعبية الشوارع في 20 يونيو 1981، كان ذلك في سياق إضراب نقابي لم يكتمل تنظيمياً، مما جعل الشرارة الأولى للانتفاضة تنبثق من الأزقة الشعبية ذاتها لا من التأطير السياسي المنضبط. هذا يكشف معادلة جدلية لم يُدرك معظم المحللين الليبراليين أهميتها: العفوية طاقة ثورية لا يُستهان بها، لكنها دون قيادة واعية ودون تنظيم راسخ، محكوم عليها إما بالتراجع أو بالاحتواء.

والدرس نفسه ينطبق على حراك شباب «جيل زد» في خريف 2025. دخل جيل كامل لا يعرف السياسة إلا عبر الرقمنة ويعتبر الفضاء الرقمي امتداداً طبيعياً لحياته، وما أبدعة هؤلاء الشباب في المغرب يمثل دعوة صريحة وملحّة لكافة قوى اليسار. غضبٌ حقيقي، تضحيات جسيمة، وإرادة واضحة للمواجهة. لكن مواجهة السلطات جاءت سريعة وحادة منذ اللحظة الأولى لنزول المحتجين إلى الشوارع. وبلغت الاعتقالات 409 حالة، وأصيب طالب جامعي يبلغ التاسعة عشرة من عمره بسيارة شرطة في وجدة واضطر لبتر ساقه.

لم تكن الدولة تواجه مطالب فردية أو مجرد تذمر شبابي، بل كانت تدرك أن غضباً بنيوياً متراكماً يبحث عن مخرج. وردّ النظام بما يعرفه دائماً: القمع، ثم المحاكم، ثم الصمت المفروض.

الوعي الطبقي ليس رفاهية بل ضرورة وجودية

سيرورة نضال الشعب المغربي ومقاومته للاستبداد والاستغلال لا يمكن حصرها تاريخياً، بل تمتد من انتفاضة الريف إلى 1965 ثم 1981 ثم 1984 و1990، بلوغاً إلى 2011 و2025. هذا الخيط التاريخي الممتد يعني أن الشعب المغربي يعرف كيف ينتفض. لكنه في كل مرة واجه سؤالاً عسيراً: كيف يُحوّل الانتفاض إلى تغيير؟

الجواب واضح: لا تغيير جذري دون وعي طبقي منظم. ليس وعياً نظرياً يُحفظ في الكتب، بل وعياً ينبثق من الممارسة النضالية اليومية، من التحليل الملموس للواقع الملموس كما علّمنا لينين. شباب يعيش الهشاشة لكنه يُفسّر واقعه بمصطلحات «الفرص الضائعة» و«سوء الحظ الشخصي» بدلاً من فهمه كنتاج لنظام طبقي مُصمّم لإنتاج الإفقار، هذا الشباب لن يجد طريقه إلى المواجهة الصحيحة.

لذلك فإن أول مهام شباب النهج الديمقراطي العمالي هو العمل الفكري السياسي داخل الأوساط الشبابية، من جامعات ومناطق حضرية وأرياف: تشريح الواقع، كشف الروابط بين التفقير والاستبداد والتبعية الإمبريالية، وتحويل الغضب العفوي إلى وعي نضالي منظم.

الشباب وبناء الجبهة الشعبية — ضرورة موضوعية لا خيار تكتيكي

ليس الحديث عن الجبهة الشعبية في هذه المرحلة ترفاً نظرياً أو أمنية يسارية رومانسية، بل هو استجابة مادية لمستوى الصراع الطبقي الراهن في البلاد. فحين يتصاعد الهجوم الرأسمالي المخزني على مستوى التفقير والقمع والتبعية في آن واحد، تصبح الجبهة الشعبية الموحدة ضرورة تفرضها الظروف الموضوعية قبل أن يقررها أي قرار تنظيمي.

يناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي من أجل المساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية، معتبراً إياها مسألة استراتيجية ستكون تتويجاً لجبهات مختلفة ومتنوعة وطنية ومحلية وقطاعية. والجبهة التكتيكية المطلوبة حالياً هي الجبهة الواسعة للتخلص من نواة المافيا المخزنية التي تحتكر السلطة وجزءاً هاماً من الثروة، باعتبارها العقبة الكأداء أمام أي تقدم اجتماعي وديمقراطي.

في هذا الإطار، يحتل الشباب موقعاً محورياً لا هامشياً. فهم الفئة الأكثر تضرراً من السياسات الطبقية للنظام، والأكثر حضوراً في ميادين الاحتجاج، والأوسع انتشاراً في النسيج الاجتماعي الشعبي. إن التنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية تشكّل مشروع بناء للسلطة من تحت إلى فوق، وهي ما يرفد الحزب بنبض الشعب وتطلعاته وآماله وانتفاداته. وشباب الأحياء الشعبية والجامعات والمناطق المهمشة هم الجسد الحي لتلك التنظيمات الذاتية.

القوى التقدمية والديمقراطية والحية مطالبة باستيعاب متطلبات الوضع النضالي للمجتمع وبوضع أرضية لدعم نضالات الحركة الشبيبية الصاعدة وللنضال الديمقراطي الشعبي على طريق بناء جبهة الطبقات الشعبية للتخلص من النظام المخزني راعي الاستبداد والفساد والافتراس.

هذا يعني بوضوح أن دور شباب النهج في بناء الجبهة لا يقتصر على الانتساب التنظيمي، بل يمتد إلى العمل الميداني اليومي: ربط نضالات الشباب المتفرقة ببعضها — من حراك الجامعات إلى احتجاجات الأحياء إلى نضالات العمال الشباب في القطاعات الهشة — وتوحيدها تحت سقف برنامجي مشترك. بناء جبهة ميدانية موحدة للنضال الشعبي تضم القوى اليسارية والنقابية والجمعوية والشبابية لمواجهة القمع وسياسات التفقير وفتح أفق التغيير الجذري نحو مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية ليس شعاراً يُردّد في الذكريات، بل مهمة بناء يومية يقع على عاتق الشباب المناضل ثقلها الأكبر. ولمواجهة التغول الرأسمالي المخزني، يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى توحيد مختلف النضالات المتشتتة في أفق تشكيل جبهة ميدانية قادرة على تعديل موازين القوة لصالح الجماهير الشعبية العريضة التي تكتوي بنيران السياسات الطبقية للنظام.

المؤتمر الخامس وإعلان مهمة التأسيس التاريخية

لا يمكن الحديث عن برنامج عمل شباب النهج دون الوقوف عند اللحظة التأسيسية الفارقة التي شكّلها المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي. فقد جاء هذا المؤتمر ليُعلن صراحة وبدون مواربة ما ظل يتشكّل عبر مسيرة نضالية طويلة: الإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، الحزب المستقل الذي يُعبّر عن مصالح الكادحين ويحمل مشروعهم التاريخي للتحرر من نير الاستغلال والاستبداد.

هذا الإعلان ليس مجرد تحوّل تنظيمي في بنية الحزب، بل هو إعلان سياسي بامتياز يُحدد الموقع الطبقي بوضوح لا لبس فيه في خضم صراع اجتماعي متصاعد. فبعد عقود من التمييع الأيديولوجي الذي سعت إليه أحزاب الإدماج والتأطير الانتخابي، يرفع النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الخامس راية الانحياز الطبقي الصريح للعمال والكادحين والفقراء، رافضاً كل خطاب «الوحدة الوطنية» الذي يُذيب التناقضات الطبقية في بوتقة مزيفة من التوافق الشكلي.

وما يمنح هذا الإعلان أهميته الاستثنائية هو توقيته في لحظة يعيش فيها المغرب احتداداً غير مسبوق في الصراع الطبقي، حيث تتصاعد الهشاشة الاجتماعية وتتوسع الفجوة بين الأثرياء والكادحين، فيما تتعمق التبعية للمؤسسات المالية الدولية وتتقلص هامش السيادة الاقتصادية الفعلية. في هذا السياق، يُشكّل الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة رداً سياسياً واضحاً على منطق الطبقة الحاكمة القائل إنه لا بديل عن السياسات الليبرالية.

أما على صعيد الشباب تحديداً، فإن قرار المؤتمر الخامس يحمل دلالة مزدوجة: فهو من جهة يُعيد ربط الحركة الشبابية بمرجعيتها الطبقية في وقت يسعى فيه النظام إلى استيعاب غضب الشباب وتفريغه من محتواه الاجتماعي عبر خطابات الريادة والمبادرة والإدماج في «مشاريع التنمية». ومن جهة ثانية، يُحدد لشباب النهج أفقاً تنظيمياً واضحاً: الانخراط الفعلي في بناء هذا الحزب من خلال التجذر في الأوساط الشعبية، والتثقيف الطبقي، ورفع الوعي النضالي في كل الفضاءات التي يتواجد فيها الشباب الكادح، من المصانع والورشات إلى الجامعات والأحياء الشعبية.

إن الطريق من المؤتمر الخامس إلى الحزب المنشود ليس طريقاً مفروشاً بالورود، فالنظام المخزني يعرف جيداً أن حزباً عمالياً حقيقياً يُشكّل تهديداً وجودياً لمنظومته الطبقية، ولذلك ستتصاعد أشكال الإعاقة والملاحقة والتضييق. لكن هذا بالضبط ما يجعل مهمة شباب النهج في هذه المرحلة مهمة تاريخية بكل معنى الكلمة: حماية هذا المشروع بالتجذر الجماهيري وتوسيع قاعدته البشرية وربطه بنضالات الكادحين الحية في كل ركن من أركان هذا البلاد.

التنظيم السياسي ليس بيروقراطية، بل سلاح الطبقة

أحد الأوهام المتداولة في بعض أوساط الشباب اليوم هو تمجيد «اللاتنظيم» باعتباره مرونة وحرية. صحيح أن الشبكية الرقمية منحت الحراك الشبابي قدرة تكيّف سريعة، إذ كان الشباب كلما واجهوا موجة قمع يُعيدون إنتاج تنظيمهم بشكل أكثر مرونة ويطورون وعياً بأن الصراع مع الدولة ليس جزئياً بل شامل. لكن المرونة وحدها لا تصنع تحولاً جذرياً.

الفرق بين انتفاضة تُقمع وثورة تنجح ليس في عدد المنتفضين ولا في حجم غضبهم، بل في وجود حزب طليعي مرتبط بالجماهير يحمل برنامجاً واضحاً للسلطة والاقتصاد. التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة يتطلب من كل الماركسيين تجاوز الحلقية وخوض حوار جدي يهدف إلى المزيد من توضيح التصور لبناء هذا الحزب، استحضاراً للمرحلة الحالية التي يعرف فيها الصراع الطبقي احتداداً.

هذه المهمة ليست ترفاً نظرياً. إنها الفارق بين حراك يُطوى بعد أسابيع وبين تيار تاريخي يُغيّر موازين القوى. شباب النهج مدعوون إلى بناء هذا الحزب لا انتظاره وهنا يصح شعار البلترة ،التقوية،التصليب.

يونيو برنامج لا ذكرى

انتفاضة 20 يونيو هي دعوة لكل التنظيمات الديمقراطية والمناهضة للمخزن للتكتل على أرضية حد أدنى مشترك لمواجهة الهجوم الاستبدادي والقمعي. هذا ما يقوله تاريخها، وهذا ما تقوله لحظتنا الراهنة أيضاً.

برنامج العمل الذي يستخلصه شباب النهج من دروس يونيو يقوم على ثلاثة أعمدة:

العمود الأول: التجذّر الميداني. لا تأثير لليسار من خارج الأحياء الشعبية والجامعات والمصانع. يجب أن يكون الشباب المناضل حاضراً في كل بؤرة غضب اجتماعي، ليس كضيف يزور الجماهير حين الأزمات، بل كجزء عضوي من نسيجها اليومي.

العمود الثاني: الوحدة النضالية. حراك الشباب هو حلقة نوعية جديدة في سيرورة نضال الشعب المغربي ضد منظومة الاستبداد والفساد والتبعية ومن أجل التحرر والديمقراطية. هذا الحراك لن يبلغ مداه الكامل إلا بوحدة واسعة تجمع القوى الديمقراطية واليسارية في جبهة شعبية منظمة تتجاوز التشرذم والحلقية.

العمود الثالث: البرنامج البديل. الغضب من الاستبداد ضروري لكنه غير كاف. يجب أن يحمل شباب النهج بديلاً اقتصادياً وسياسياً واضحاً: قطيعة مع التبعية الإمبريالية، إعادة توزيع الثروة، تشغيل حقيقي، تعليم وصحة عموميان، وحريات مدنية وسياسية مكفولة دستورياً.

يونيو 1981 لم يكن فشلاً. كان درساً. ومن لا يقرأ التاريخ يُعيده، لكن هذه المرة في سياق أشد قسوة وأكثر تعقيداً. صباح الحرية على موعد مع أجيال المستقبل، وشباب النهج الديمقراطي العمالي هم أبناء تلك الأجيال. المهمة ليست تخليد شهداء يونيو بالكلمات، بل مواصلة مسيرتهم بالتنظيم والوعي والنضال الجبهوي الوحدوي، حتى يُبنى المغرب الذي سقطوا من أجله: مغرب الكرامة والعدالة والحرية والسيادة الشعبية الكاملة.

النهج ليس حزباً للذاكرة، بل حزب للمستقبل.

وصايا جيزال حليمي...

من رموز المدافعات عن القضايا العادلة (مقتطف)

سعيد خطيبي

قرابة السنة تمر على رحيل جيزيل حليمي (أو زيزا الطيب طبقاً لاسمها في الحالة المدنية) بعدما قضت ما لا يقل عن ستة عقود في إثارة الحروب والزوابع من حولها، وقبل أن ترحل تركت وثيقة أخيرة، حوار سيرة مع الصحافية أنيك كوجان، صدر عقب دفنها كي يذكرنا كل مرة بقصتها، التي ألهمت نساءً جئن من بعدها. فلعنة أن تولد أنثى، في بداية القرن الماضي، لم تكن لحظة التحول الوحيدة في حياتها، ففي سن السادسة عشرة شنت إضراباً عن الطعام، رفضاً منها لرغبة والدها في تزويجها، وتحكي: «أرادوا تزويجي بتاجر زيوت ناهز الخامسة والثلاثين من العمر، بينما أنا لم أتجاوز السادسة عشرة» كان تزويج القاصرات أمراً شائعاً، لكن جيزيل كانت الاستثناء في رفضها، متمنعة عن الأكل أياماً، قبل أن يغير أهلها رأيهم ويسمحوا لها بمواصلة دراستها. في الثامنة عشرة من عمرها حلت في باريس، وكانت تلك رحلتها الأولى خارج تونس، درست الحقوق وعادت إلى بلدها محامية، تزوجت من بعلها الأول (حليمي) أنجبت منه ثم تطلقت، متحمسة إلى البذلة السوداء (بذلة واحدة حافظت عليها طوال مسيرتها) إلى المرافعات ومقارعة القضاء، دون أن تسلم من سخرية زملائها الرجال، حيث تتذكر: «كنت كلما كسبت قضية، سمعت محام يحدث موكله: لا يمكننا فعل أي شيء. إنها شابة ومغرية. نحن الرجال نضعف إزاء الإغراء».

لم يقر أحد بشغفها في المحاماة، بل فسروا صعودها إلى كونها المرأة المحامية الوحيدة، وأنها تستغل جاذبيتها في استمالة القضاة إليها. في 1953 دافعت في أول قضية سياسية لها، أثناء محاكمة تونسيين داعمين للاستقلال، اتهموا بقتل عناصر من الجيش الفرنسي. شكلت تلك المحاكمة بادرة مسارها السياسي، الذي سوف ينتقل من تونس إلى دعم التحرر في الجزائر.

جيزيل حليمي التونسية دماً، الجزائرية بالتبني، لم تركن إلى الراحة بعد استقلال البلدين، وتسرد في كتابها ما واصلته من حروب صغيرة وأخرى كبيرة، في دفاعها عن الحق في الإجهاض وفي مناهضة العنصرية.

قضية جميلة الجزائر

عام 1960 اشتهر اسم جميلة بوباشا، التي لم تتعد الثانية والعشرين من العمر، المناضلة الوطنية التي اتهمت بزرع قنبلة في مقهى يرتاده فرنسيون في الجزائر العاصمة، قنبلة لم تنفجر ولم تخلف ضحايا، فتم توقيفها وتعذيبها، وشاركت جيزيل حليمي في الدفاع عنها، صارت قضيتها عالمية، انضم إليها جان بول سارتر وسيمون دوبوفوار وفرانسواز ساغان وبابلو بيكاسو، والعديد من وجوه الصف الأول في باريس في الدفاع عنها، قناعة منهم بما أتاحته لهم المحامية من معطيات عن القضية، وأنها مسألة تحرير بلد لا مجرد جريمة. «تحتم عليّ إنقاذ تلك الشابة التي كان ينتظرها حكم بالإعدام. كما توجب عليّ إدانة ما تعرضت له من تعذيب ومعاقبة الجلادين» تقول حليمي، فمن اللحظة الأولى كانت مقتنعة ببراءة جميلة، جندت المثقفين في صفها، جمعتهم في ندوات صحافية وفي وقفات تنديد، ألغي حكم الإعدام، ثم أفرج عن بوباشا، عام 1962، وكسبت جيزيل حليمي معركتها الأكبر، أن جعلت من الثورة الجزائرية قضية إنسانية، لا مجرد سياسية. من يتذكر جيزيل حليمي اليوم في الجزائر؟ الجزائر التي نسيت بعض من صنع ثورتها، نسيت أيضاً أصدقاء ثورتها، يكاد اسم جيزيل حليمي أن يكون مجهولاً في جزائر الألفية الثالثة! لم تتحمل المحامية فقط مشقة الدفاع عن الثوريين، والسفريات الدائمة بين باريس والجزائر، بل أيضاً قاست التخويف والتعنيف، بدايات ستينيات القرن الماضي، من طرف أنصار الجزائر الفرنسية، الذين حاولوا تصفيتها، بعدما فشلوا في ترهيبها وحملها على التخلي عن موكليها.

جيزيل حليمي التونسية دماً، الجزائرية بالتبني، لم تركن إلى الراحة بعد استقلال البلدين، وتسرد في كتابها ما واصلته من حروب صغيرة وأخرى كبيرة، في دفاعها عن الحق في الإجهاض وفي مناهضة العنصرية.

جيزيل حليمي، التي صارت في منتصف الثمانينيات سفيرة فرنسا لدى اليونيسكو، تروي كيف حصل ذلك: «كنت في هافانا في مارس/آذار 1985، للمشاركة في يوم المرأة ومن أجل إقناع فيدال كاسترو بإخلاء سبيل أحد المعارضين، حين بلغني نبأ تعييني سفيرة في اليونيسكو» عرفت قادة الإليزيه من ديغول، فاليري جيسكار ديستان، فرنسوا ميتران، إلى ماكرون، تحكي في «حرية مطلقة» عن ذكرياتها بين حربي استقلال، عن تحولات فرنسا من السبعينيات، عن صلتها التي لم تنقطع مع وادي الحلق ومع نسوة الجزائر، عن مرارة تحس بها وهي ترى أن ما سعت إليه من مساواة بين الجنسين لم يتحقق بما فيه الكفاية، وتتذكر علاقتها مع جان بول سارتر: «أحببته مثل أب لي. كنت كلما اعترضتني مشكلة مع زوجي من ابني، التمست نصحه. كان كريماً وعطوفاً. ثم صرت محاميته بدءاً من 1958.. أتكفل بعقوده، قضاياه ومتابعة دفع ضرائبه.. كانت مسرحياته تمثل في مسارح العالم دون أن يدفعوا لها حقوقها.. توليت حمايته الفكرية.. كنت أنوب عنه في ملاقاة مخرجين يريدون نيل حقوق تمثيل مسرحياته.. فهو كان منشغلاً بالكتابة فقط.. كان يأتي إلى العشاء في بيتي.. أحضر له الطاجين أو الكسكسي..».

روائي جزائري (عن القدس العربي).

المرأة ووهم التحرر.. «المرأة العربية نموذجا»

آية مصدق

تستخدم صور المرأة بطرق استفزازية مغرية وجريئة في عملية الترويج لمختلف المنتجات (شترستوك)

عانت المرأة في الماضي تحت وزر العادات والتقاليد التي تلتف حولها وتعصر رقبتها في مجتمع ذكوري بامتياز. يشرع ظلم المرأة انطلاقا من دونيتها ونقصها، حيث يتم تفسير النصوص الدينية بشكل يضيق الخناق على المرأة رغم أن الدين الإسلامي دين عدل يدعو لإحسان معاملة المرأة.

لكن مع هذا، استخدم المجتمع الذكوري الدين والعادات لمحاربة المرأة والإنقاص منها بجعلها أحد متممات الرجل وليس كائنا بشريا ذا كرامة وحقوق. إضافة إلى اختزال جرائم الشرف فيها وحدها وإقصاء الرجل الذي يكون طرفا في الجريمة أو الجاني نفسه.

لتجد المرأة نفسها كسوءة، وجب إخفائها خلف جدران دون علم ولا قرار، تماما كقطعة أثاث تزين المنزل، حتى تنتقل من النظام الأبوي إلى النظام الزوجي وتستمر المعاناة.

المرأة والإصلاح

لكن مع بزوغ فجر التنوير والإصلاح، تعالت هتافات الإصلاحيين الداعية لتغيير وضع المرأة، أمثال قاسم أمين في مصر وعبد العزيز الثعالبي في تونس، اللذان قوبلت أفكارهما بالصد إلى حد التكفير. إذ أن المتجذرين في البيئة التقليدية شددوا على ضرورة المحافظة على وضع المرأة كما هو لحماية أخلاق الأسرة والمجتمع من التدهور، ولا يجب القبول بالإصلاح بدعوى أنه خطة الغرب لضرب القيم والإسلام.

أما دعاة الإصلاح، فدعوا لقراءة جديدة للنصوص الدينية تضمن للمرأة حقها مع الرجل. هذه الحرب، إن صح التعبير، قامت بين أصحاب الفكر القديم والحديث وانتهت لصالح هذا الأخير. إذ أصبحت المرأة العربية تتمتع بحقها في الخروج ثم التعليم وصولا إلى العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية، مع ظهور باهت في صنع القرار وتقلد المناصب السياسية.

لكن هذا لا يمنع أنها أصبحت تنافس الرجل في مجالات مختلفة، وهو ما يدعونا إلى السؤال.. هل تخلصت المرأة من أغلال الماضي ونالت حريتها وكرامتها، أم أن تحررها مجرد وهم؟

المرأة العربية في الحاضر ووهم التحرر!

إن المرأة العربية في الوقت الحالي لا تزال مكبلة بالأغلال ذاتها، كل ما في الأمر أنه وقع تنظيف هذه الأغلال وتلميعها، لإيهامها بفكرة التحرر والتطور، ونشأ مفهوم النسوية لجعلها تصدق هذه الكذبة أكثر، لكن ما هذه الكذبة ومن صنعها؟

مما لا شك فيه أننا نعيش في عصر العولمة وتطور وسائل التواصل بامتياز، ولا شك في أن الإعلان يؤدي دورا كبيرا في تشكيل الثقافة والذوق العام.

لكن كيف ينجح هذا الإعلان؟ وكيف يقبل الناس على وسائل التواصل إقبالا كبيرا؟

حسنا، الأمر بسيط جدا. إن أردت اصطياد سمكة، أرمي لها الطعم، والطعم هنا هو المرأة، أو بالأحرى جسدها.

فبالنسبة للإشهار، تستخدم صور المرأة بطرق استفزازية مغرية وجريئة في عملية الترويج لمختلف المنتجات، من الملابس والشامبو والعطور إلى غير ذلك. ويقع تسليط الضوء على جسدها وجاذبيتها وجمالها، لجذب الانتباه، أو لنقل الغرائز الجنسية بالنسبة للرجل، والغيرة والرغبة في الاقتداء بالنسبة للمرأة التي تشاهد ذلك الإعلان. والنتيجة هي زيادة المبيعات.

والأمر ذاته ينطبق على مواقع التواصل. فإما يقع استغلال جسد المرأة، أو تستغل المرأة نفسها بجسدها للحصول على عدد أكبر من الإعجابات والمشاهدات. وهذا ما نجده أيضا في البرامج التلفزيونية، التي يقع فيها إحضار حسناء ذات جسد متناسق وثياب مكشوفة مع تغييب لأفكارها وإنجازاتها.

وهكذا تصبح المرأة العربية جزءا من لعبة الرأسمالية الجشعة، وصناع الإشهار يستخدمونها كعامل إغراء لتحقيق الأرباح. وينشر نموذج المرأة ذات الجسد المتناسق والوجه الجميل، وهو ما يعزز شعور النقص لدى بقية النساء. فتنمو لديهن الرغبة في الوصول إلى ذلك النموذج عن طريق عمليات التجميل وارتداء الملابس ذاتها.

فتقصى أفكارها واهتماماتها وقضاياها، وتصبح مجرد جسد ومظهر، ومن ثم تدعس المرأة على كرامتها بكعبها العالي، وتمر بكل ثقة ظنا أنها حرة، فقط لأنها ترتدي ما تريد وتفعل ما تريد، دون أن تعلم أنها مجرد جزء من لعبة طمس كرامتها واحترامها كإنسان.

في الختام، جدير بالذكر أن المرأة نالت حقها في التعلم والعمل، إلا أنها وقعت في فخ الاستغلال، لتحقيق الربح. فهي لا تزال ترتدي ثوب الماضي بألوان الحاضر.

عن شبكة الجزيرة، شتنبر 2023

تحت الخوذة (14 - 15)

ناصر احسايين

ماي 2023 – قبل العاصفة

كان الجو حارًا، لكن لا شيء كان يشغلنا أكثر من التفكير في الخطوة القادمة. كل خلية من الخلايا العمالية الصغيرة في مختلف الأوراش كانت تتصل بالخلية الأخرى عبر رسائل بسيطة وأشخاص موثوقين. كنا نعلم أن أي خطأ قد يؤدي إلى:- الطرد الجماعي، - اعتقال بعض المناضلين، - فقدان ثقة العمال... لكن القرار كان واضحًا: إذا لم نوقف العمل تحت ظروف قاتلة، قد يموت المزيد من العمال.

10 ماي 2023 – الاجتماع الكبير

في أحد المساءات، اجتمعنا جميعًا في قاعة صغيرة في حي شعبي. حوالي 25 عاملاً من مختلف الأوراش، كل واحد يمثل مجموعة صغيرة. ناقشنا كل شيء بتفصيل: - العقود المفقودة، - التأمين، - الحوادث السابقة، - التنظيم، - السيناريوهات، طريقة التواصل بين الأوراش أثناء الإضراب...
قلت لهم: «لن نقف فقط احتجاجًا... سنقف لحياة كل عامل. سنقف حتى يسمعنا الجميع.». الجو أصبح صامتًا للحظة، ثم بدأ التصفيق البطيء.

12 ماي 2023 – بداية الإضراب

في صباح اليوم التالي، توقف العمل في عشرات الأوراش في المدينة. بعض العمال خائفون، لكن آخرين رفعوا رؤوسهم لأول مرة منذ سنوات. المسؤولون حاولوا التهديد، بعضهم وعد بالمكافآت لمن يكسر الإضراب. لكن خلية واحدة تلو الأخرى، بقيت ثابتة. كنت أسير بين الأوراش، أرى وجوه العمال... كنت أعرف أنهم فهموا معنى التضامن لأول مرة.

المواجهة المباشرة

وصل المدير العام للورش مع عدد من المشرفين وبعض رجال الأمن.
قال بغضب: «هذا عمل غير قانوني. إذا لم يعودوا للعمل الآن... سنطبق القانون.»
قلت بصوت واضح: «القانون؟ القانون الذي يسمح للعمال بالعمل بلا عقود، بلا تأمين، بلا سلامة...بلا حقوق فقط الاستغلال ...؟ هذا ليس قانونًا، هذا قتل ببطء.»
نظرت حولي: العمال كانوا صامتين، لكن أعينهم كانت تقول أكثر مما تستطيع الكلمات.

ضغط الإعلام والسياسة

بدأت الصحف المحلية تنشر الأخبار: «إضراب عمالي في المدينة الكبرى». بعض السياسيين حاولوا التدخل لتخفيف الأزمة. آخرون حاولوا تصوير الإضراب على أنه مشكلة «أمنية». لكننا كنا مستعدين. كل خلية كانت تعرف خطواتها، وكل عامل يعرف حقه.

اللحظة الحاسمة

بعد ثلاثة أيام من الإضراب، شعرت لأول مرة أن هناك شيئًا قد تغير: الإدارة وافقت على عقد اجتماعات مع ممثلين عن العمال. وعدت بتحسين شروط السلامة التزمت بدفع التعويضات عن الحوادث السابقة كانت البداية فقط، لكنها كانت انتصارًا حقيقيًا: العمال أقوياء عندما يتحدون.» يا عمال العالم اتحدوا»

بعد الإضراب

الخلايا لم تنهار، بل بدأت تتوسع في قطاعات جديدة كل عامل يعرف أنه ليس وحده، وأن صوته يمكن أن يهز جدرانا أكبر من كل البنايات التي بنيناها بأيدينا شعرت أنا شخصيًا أن كل سنوات العمل والخوف والاعتقال كانت تستحقها هذه اللحظة ....

2026 – بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة

الأوراش ما زالت تعج بالحركة، لكن داخلي تغير كثيرًا منذ وقفة مارس 2022 والإضراب الكبير في ماي 2023. لم يعد صوت العمال مجرد صراخ أو شكوى، أصبح إرادة جماعية. كل خلية صغيرة أصبحت تعرف حقوقها، وتنسق مع باقي الخلايا. كل ورشة تحولت إلى نقطة قوة، كل عامل أصبح ناقلًا للوعي. هذا كله لم يكن ليحدث لو لم نبدأ بالوعي الفردي، ثم التنظيم الخفي، ثم النضال الجماعي.

المؤتمر الخامس للحزب

بفضل هذه الجهود المتواصلة، استطاع حزب النهج الديمقراطي العمالي في المؤتمر الخامس أن يثبت نفسه كحزب مستقل حقيقي للطبقة العاملة: مشاركة واسعة للعمال من مختلف القطاعات؛ برامج عملية لحماية الحقوق وتحسين شروط العمل؛ دمج الخبرة الميدانية مع الرؤية السياسية للحزب، كنت حاضرًا، ليس كمسؤول كبير، بل كعامل يعكس تجربة عشرات العمال. كانت الكلمات التي ألقيناها، والاقتراحات التي قدمناها، ثمرة سنوات من التعب، الخوف، والصمود.

رسالة إلى العمال الجدد:

أحيانًا يأتيني شباب صغار يسألون: «كيف نبدأ؟ كيف نتحرك بدون خوف»؟
أبتسم وأقول لهم: «ابدأ بالوعي، شارك في النقاش، اصنع خلية صغيرة. لا تنتظر أن يعطيك أحد القوة.. قوتك في وحدتك مع زملائك. الكرامة تمارس كل يوم، والخوف يزول عندما تدرك أنك لست وحدك.»

المستقبل

المدينة لا تزال صعبة، والظروف لم تتغير بين ليلة وضحاها، لكنني أرى شيئًا واضحًا: العمال بدأوا يثقون في أنفسهم. الحزب أصبح منصة حقيقية للدفاع عن الطبقة العاملة. الكرامة لم تعد مجرد حلم... أصبحت ممارسة يومية.
أنا، ابن البادية، عامل بناء، مناضل بسيط، ولكنني أعلم أن كل خطوة صغيرة تبني طريقًا أطول نحو العدالة الاجتماعية.
وفي كل مرة أضع خوذتي وأصعد السقالة، أعرف أن ما أبنيه ليس فقط إسمنتًا وحديدًا... بل إرادة جماعية، صوت طبقة، ومستقبل لحزب مستقل للطبقة العاملة.

«الجيل الجديد من المناضلين» – 2026 وما بعدها

في ورش المدينة، يظهر الآن شباب صغار لم يعرفوا الطين، ولا الطريق الطويل إلى المدرسة، لكنهم يعرفون الظلم من يومهم الأول في الورش. بعضهم يدخل الورش بحذاء جديد، لكنه يكتشف بسرعة أن الحقوق ليست مكتوبة على الحائط. يسمعون قصصًا عن عبد القادر، عن الإضراب الكبير، عن الخلايا الصغيرة التي انتشرت بين الأوراش. يسمعون عني، الرجل الذي بدأ بحمل كيس إسمنت، لكنه أصبح رمزًا للنضال والكرامة.
أول خطوة لهم:
شابة اسمها فاطمة، عاملة جديدة، ترى أن الأوراق والحقوق مجرد كلمات بلا فعل. تقترب من أحد الخلايا وتقول: «كيف نبدأ؟ ما الذي يجب أن نفعله لنحمي أنفسنا؟»
أجابها أحد المناضلين: «ابدئي بالوعي، تحدثي مع زملائك، اصنعي خلية صغيرة، اسمعي ثم أسمعي. قوة كل عامل تكمن في وحدته مع الآخرين.»

الخبرة تنتقل

الجيل الجديد يتعلم من الأخطاء السابقة: لا يثقون في وعود الباطرونا، فقط يتعلمون التواصل الآمن بين الورش. يعرفون أن التغيير يحتاج وقتًا، لكنه ممكن. كل ورشة تصبح مختبرًا صغيرًا للتجربة والنضال، حيث تمارس حقوق العمال وتُعلم الأخلاق النقابية.

حزب النهج الديمقراطي العمالي كإطار

حزب النهج الديمقراطي العمالي أصبح الآن مرجعًا للجيل الجديد: يدربهم على المهارات السياسية والتنظيمية، يربطهم بالخبرات الطويلة للمناضلين القدامى، يجعل من كل تجربة عملية درسًا لكل من سيأتي بعدهم....

قرف لامتناه...

نورالدين موعابيد

ليس هناك ما هو «أشد مضاضة على المرء من وقع «القرف المنهج» ، الممارس ضده في هذا الزمن الناضح تفاهة، الراشح تدنيا ورداءة، وإن كانت البشرية قد أنجزت، ما أنجزت، من فتوحات طالت العلوم الإنسانية، وحقوق الإنسان.. وهذه إحدى مفارقات التاريخ المعاصر العجيبة، الغريبة، التي يعجز العقل عن فهمها تفسيرا وتأويلا ونقدا.. فهل نردد مع المرددين، ونقول إن «كل ازدهار فيه انحطاط، وكل انحطاط فيه ازدهار»، وهو رأي نظر «له» ابن خلدون سابقا.؟.. وللمتسائل أن يتساءل عن حدود مفهوم «القطيعة» الإجرائية.. الظاهر أن تصالح الازدهار والانحطاط ممكن، بحدود غارقة في النسبية، إذا تأملنا دولة الأدب العربيّ، وقرأنا منتجها قراءة ناقدة، مقارنة، فإننا نتبين من آمن بضرورة تمحيص ما يُدعى «عصر الانحطاط»، بل دعا إلى إقباره (منهم تمثيلا لا حصرا: أدونيس، الموسويّ..)، لأن ذلك العصر (مفترى عليه) استنادا إلى أنه احتضن إشراقات نفيسة نظير حركة المعاجم، وقل القول نفسه عن الحركة الفكرية بعامة، إذ عرفت ابن خلدون.. ولا يمكن التنكر لتوجهات شعرية معينة ظهرت في العصر الموسوم بالانحطاط (شعر الزهد، الشعر التعليميّ، شعر المدائح...).. أما التراجعات فقد كانت على مستويات منها: تراجع الكمّ، وسيادة التكلف..
إذا كان هذا مقبولا في الأدب، فهل يمكن إسقاطه على القيم الكونية؟
لم يجانب الربيعُ العربيّ الصواب حين رفع شعاره الثلاثيّ: الكرامة، الحرية، العدالة الاجتماعية، وإذا ما اختبرنا المنتظم الدوْليّ في قيمة الحرية، فإننا نلاحظ جرائم لا قبل للبشرية بها، لم يحرك بخصوصها ساكنا، أ فيعقل أن يعمد الكيان الصهيونيّ إلى إبادة شعب، وتطهير عرقه معتمدا أبشع ما عرفه تاريخ الإنسان من تجويع جماعيّ، ممنهج، وقصف المستشفيات والمدارس، وحرمان شعب بأكمله من الماء والكهرباء ومن الإمدادات الخاصة بالدواء، والأنكى قتل الأطفال والنساء المرضعات، حتى الجرحى كان لهم نصيب وافر من التقتيل والتشريد والتنكيل..؟!.. وها هو الكيان الصهيونيّ يحاول تمرير «مشروعه الإجراميّ: تحقيق إسرائيل «الكبرى»، من الماء إلى الماء نحو ما يجلّي ذلك اللونُ الأزرقُ أعلى علم هذا الكيان، وأسفله. وانكشف الغطاءُ عن مختلف المتواطئين والمتحالفين، وما لبث أن أصبح السرّ علنا. والله در محمود درويش القائل في رائعته (مديح الظل العالي):
«سقط السقوط، وأنت تعلو
فكرة
ويدا
و..... شاما!»»
أقول هذا الذي أقوله على الرغم من خلخلة في هذا البلد الأوربيّ أو ذاك، بعدما تواترت الصيحات والاحتجاجات المطالبة بإنصاف الشعب الفلسطينيّ، فلا أحد يستكثر على الحق، وعلى أصحاب هذا الحق. والمؤسف، المخجل هو أن تتواطأ «دول» عربية ضد الشعب الفلسطينيّ العربيّ!. يقول الشاعر طرفة بن العبد:
«وظلم ذوي القربى أشد مضاضة
على المرء من وقع الحسام المهند»»
إن هذه السطور ليست من رثاء: الخنساء أو ابن الروميّ، أو أبي البقاء، أو جلجامش... في شيء، وإنما هي اكتواء بصخد نار الخضوع والخذلان والعمالة.. وليتها كانت نار «بروموسيوس»!.

عبدالحق الوسولي:

لم يكن من سبيل أمام الشعب كي يضع حدا لهذا النزيف الاجتماعي ولهذا الاستهتار بكرامة الإنسان، إلا أن يخرج إلى الشارع لإعلان رفضه لقرار الزيادة في الأسعار، وللتعبير عن موقف الاستنكار وإبداء الغضب

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لذكرى انتفاضة 20 يونيو 1981، هو الرفيق عبد الحق الوسولي عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي، مهندس واستاذ جامعي، وعضو تنسيقية عائلات المختطفين ومجهولي المصير..

| بتاريخ 20 يونيو 1981، كانت شوارع الدار البيضاء مسرحا لأحداث مؤلمة على إثر الإضراب العام الذي دعت له ال ك. د. ش. ما هي قراءتكم لأسباب وسياق ذلك الإضراب والحدث؟

| أولا أتقدم بالشكر لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على الاستضافة والمساهمة كضيف لهذا العدد الذي يصادف الذكرى 45 للانتفاضة الشعبية المجيدة 20 يونيو 1981بالدار البيضاء.

في البداية لا بد من التذكير بتركيز شديد بالمحطات الرئيسية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأنسان التي قام بها النظام المخزني والتي خلفت العديد من الاختطافات والاغتيالات.

منذ الاستقلال الشكلي عرف المغرب الكثير من الأحداث السياسية، والهزات الاجتماعية، والحركات الاجتماعية ترتب عنها أحداث دموية عنيفة، الريف 1958، الدار البيضاء -1965 1981، مراكش ومدن الشمال 1984، فاس – طنجة 1990، بالإضافة إلى اعتقالات ومحاكمات سياسية شاملة، -1963-1969-1971-1972 1986-1984-1981-1977-1973 1990، ولا زلت مستمرة إلى الآن نذكر منها معتقلي 20 فبراير2011، حراك ال ريف-2016 2017، جيل Z 2025، الصحافيين، المدونين...

بحلول شهر يونيو 2026 تكون قد مرت 45 سنة على انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، التي فجرها عمال وفقراء مدينة الدار البيضاء والنواحي ضد سياسة التجويع والفقر. فصباح يوم 28 ماي 1981، أعلنت وكالة المغرب العربي للأنباء اعتزام الحكومة فرض زيادات في كل المواد الأساسية: الدقيق 40%، السكر 50%، الزيت 28%، الحليب 14%، الزبدة 76%، وذلك مباشرة بعد زيادات أخرى كانت سنتا 1979 و1980 قد شهدتها.

لا بد للمتفحص للتاريخ السياسي للمغرب الحديث أن يستوقفه ما حدث في 20 يونيو سنة 1981. هذا اليوم الذي لم يتردد فيه البيضاويون في أن يسترخصوا دماءهم من أجل العيش الكريم ومن أجل الحرية. لقد مضت 45 سنة عن ذلك التاريخ، ولازالت الذكرى موشومة في ذاكرة المغاربة. هذه الجماهير التي أبانت عن وعي سياسي ذي مستوى عال، والتي يحق للشعب المغربي أن يفتخر بما حققته في ذلك اليوم المشهود، حين هرعت إلى الشارع مفجرة انتفاضة شعبية عارمة في وجه النظام المخزني وأجهزته القمعية، وضد سياسة خرقاء فاقمت الأزمة وعمقت مسلسل تفقير فئات واسعة من الشعب المغربي وأغنت أقلية طبقية طفيلية.

كانت بلادنا تعيش أزمة خانقة تمثلت في الجفاف إذ دفع بالفلاحين الصغار إلى التخلي عن أراضيهم لصالح الملاكين العقاريين الكبار مقابل أثمنة زهيدة، ونزحوا إلى المدن الكبرى بحثا عن فرص للشغل، وعلى رأس هذه المدن، توجد الدار البيضاء التي عرفت هوامشها اكتظاظا غير مسبوق، وكثرت مدن الصفيح. كما نسجل تفاقم الدين الخارجي إذ بلغ التضخم في سنة 1980 نسبة% 12,5. لقد أصبح دخل الطبقات الشعبية يعرف انهيارا مذهلا، فتدهورت القدرة الشرائية، وازدادت تناقضات البنية الاجتماعية وتفكك نسيجها كما اتسعت رقعة البطالة التي وصلت إلى أزيد من مليونين عاطل، وأصبح ثلث الشعب يعيش تحت عتبة الفقر المطلق.

وفي محاولة يائسة لمواجهة هذا الانحسار الاقتصادي، وسد العجز الذي أصبحت تعيشه المالية العمومية، لم يكن أمام النظام من خيار سوى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وإثقال كاهل البلاد بالديون الخارجية. هكذا أصبح الاقتراض وتبعاته قاعدة معمولا بها، ولم يعد في إمكان مهندسي سياسة التبعية للرأسمالية إلا اللجوء إلى أولياء نعمتهم في الخارج، وتوريط اقتصاد البلاد وإخضاعه لتوجيهات وإملاءات المؤسسات الامبريالية. كل هذا أدى إلى المزيد من تفاقم الأزمة وإلى تدهور رهيب للأوضاع مما أدى إلى تزايد القهر والفقر.

لم يكن من سبيل أمام الشعب كي يضع حدا لهذا النزيف الاجتماعي ولهذا الاستهتار بكرامة الإنسان، إلا أن يخرج إلى الشارع لإعلان رفضه لقرار الزيادة في الأسعار، وللتعبير عن موقف الاستنكار وإبداء الغضب.

ظهرت طلائع الانتفاضة أول الأمر، في شكل احتجاجات جماهيرية عنيفة عمت شرق البلاد، وكان يتصدرها الطلبة والتلاميذ والعمال، لتمتد بعد ذلك إلى المدن الغربية الرئيسية. ولعل هذا هو ما فرض على المركزيتين النقابيتين المتنافستين (الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل) اتخاذ موقف الدعوة إلى الإضراب. فدعت الأولى إلى إضراب عام على مستوى البيضاء والمحمدية يوم 18 يونيو 1981، وهو الإضراب الذي مر في أجواء هادئة ولم يسجل أية أحداث تذكر، فكان ناجحا إذ استجابت إليه الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة في الدار البيضاء والمحمدية، وساندته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. أما فيما يخص هذه المركزية الأخيرة، فقد قررت أن يكون 20 يونيو، يوم إضراب عام وطني.

| ما هي حصيلة الأحداث بعد القمع الهمجي والشرس الذي قوبلت به الاحتجاجات من طرف النظام المخزني؟

| لقد كان المطلب الجوهري للإضراب العام الوطني يوم 20 يونيو 1981 هو الإلغاء الفوري الكلي لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية.

كان الإضراب ناجحا، فالحركة الاقتصادية في الدار البيضاء شلت بأكملها، حيث توقفت وسائل النقل عن الحركة وتوقفت الآلات في المعامل عن الدوران وقد انخرطت في الإضراب وشاركت فيه النقابات الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين والنقابة الوطنية للتعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وكان النجاح الباهر الذي حققه الإضراب العام صفعة مدوية في وجه الطبقة السائدة فقرر النظام الاستبدادي التدخل ليفرض على العمال وأصحاب الدكاكين العودة إلى العمل. فشرعت السلطات في إكراه أصحاب الدكاكين على فتح محلاتهم، وإكراه عمال الحافلات على استئناف عملهم، كما بدأت قوات البوليس في تشتيت الشباب والعمال المجتمعين في الأحياء والمقاهي. لكنها فشلت فانضمت إليها قوات الجيش والدرك الملكي والقوات المساعدة على متن الشاحنات العسكرية والمروحيات.

ارتكبت قوات القمع جرائم كبيرة في حق أبناء الشعب الأعزل، مما دفع بالجماهير إلى تحويل الإضراب إلى تظاهرات شعبية عارمة ضد هذه الاستفزازات وللتعبير عن سخطهم على الأوضاع وضد التجويع والاستبداد. آنذاك صارت شوارع البيضاء في يد الجماهير، التي عبرت عن شجاعة كبيرة في تحدي القمع. كان إدريس البصري موجودا بالدار البيضاء بمعية كبار الضباط العسكريين، وُضعت رهن إشارتهم طائرة مزودة بالرشاشات من الحجم الكبير والعديد من أكياس الذخيرة الحية. بعد إعطاء الأوامر بقتل أبناء الشعب، اكتسحت مدرعات الدرك الملكي والجيش المكان واجتاحت الدبابات والمدرعات والسيارات المصفحة، الأحياء الشعبية، هذا بالإضافة إلى القوات المساعدة وقوات التدخل السريع، كلها مدججة بالسلاح وبالرشاشات، وكأن الأمر يتعلق بحرب ضد العدو.

حصيلة الانتفاضة الشعبية كانت رهيبة وكان عدد الشهداء كبيرا، وقد قدرت الجمعيات الحقوقية عدد القتلى بأزيد من 1000 قتيل، هذا إضافة إلى مئات الاختطافات والاعتقالات حتى وصل عدد المعتقلين إلى حوالي 26 ألف معتقل، اعتقلوا بدون محاكمة وفي شروط لا إنسانية مما أدى إلى موت العديد منهم وتم ترحيل الجثث إلى المقابر الجماعية المجهولة حيث دفنوا في سرية تامة ودون إخبار أسرهم بموضوع الدفن أو مكانه (قتل العديد من المعتقلين في المقاطعة 46، التي أصبحت فيما بعد مقرا لعمالة سيدي البرنوصي زناتة من جراء الاكتظاظ والتعذيب). ووزعت مئات السنوات من السجن على الأبرياء، حيث أن غرفة جنائية واحدة وزعت ما مجموعه 1400 سنة سجنا.

| السلطات المخزنية تراجعت آنذاك عن الزيادات في أسعار المواد الأساسية. كيف تعاملت الحركة الوطنية والديمقراطية مع الحدث، خصوصا إذا علمنا أنه تلت ذلك عدة انتفاضات وهبات شعبية (84 - 90....)؟

| لقد أجبرت تلك الأحداث الحكومة على التراجع عن الزيادات التي فرضتها على الأسعار، كما اعتبر عدد من المتتبعين بالمغرب أن الانتفاضة شكلت مقدمة لاحتجاجات 19 يناير 1984 بعدد من المدن المغربية خصوصا بمنطقة الريف ومراكش والقصر الكبير، وهي الأحداث التي خلفت بدورها عدد كبر من القتلى والمعتقلين. كما تكرّرت الانتفاضات في طنجة عام 1990، ثم الريف وجرادة بعد عام 2011. ما يدل على أن 20 يونيو لم تكن نهاية حقبة، بل بداية دورة احتجاجية طويلة الأمد.

بالنسبة لأحزاب المعارضة فنظرا لخروجها ضعيفة ومنهكة بسبب القمع والاعتقالات ومفككة على المستوى النقابي والسياسي، قامت بوضع خطة للتراجع التكتيكي كحل أمثل من اجل بناء قواها وتضميد جراحاتها. وقد استمر هذا الوضع طويلا، مما أدى الى بروز نواة يمينية صلبة من داخلها.

أما بالنسبة للقوى الثورية فقد شكلت لها انتفاضة 20 يونيو 1981 وخصوصا جناحها المنظم (الى الأمام) ميدانا لاختبار أفكارها وقياس نجاح استراتيجيتها الثورية، ارتأت منظمة إلى الأمام من أجل الارتباط بالجماهير الكادحة، وتسهيلا لمهمة التجذر وسط الطبقة العاملة، أن يرتبط أطرها ومناضليها بهذه الجماهير في الأحياء الشعبية والعمل على فرز طلائع عمالية من خلال الالتحام بهم في سيرورة النضال الطبقي واليومي، فكانت بالتالي مهمة العمل في الأحياء الشعبية مهمة مساعدة او مكملة لمهمة التجذر وسط الطبقة العاملة.

| كيف تقيمون نتائج التجربة المغربية بخصوص معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بإيجاز مع التركيز على الانتفاضة الشعبية لعشرين يونيو 1981؟

| اليوم، وبعد مرور أكثر من ستة عشر سنة على صدور تقارير هيئة متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لسنتي 2009 و 2010، وبعد العديد من الوعود بنشر التقارير عن نتائج اشتغال لجنة المتابعة في مرحلتها الثانية، يظل الكشف عن الحقيقة غير مكتمل بالنسبة إلى أزيد من 500 حالة بدل حالتين كما تدعي كل التقارير الرسمية وشبه الرسمية. وفي هذا الصدد نفتح قوس لنذكر بأن التوصيات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الأممية المكلفة بالاختفاء القسري طالبت فيها الدولة المغربية بمواصلة البحث عن الحقيقة والحفاظ عن الذاكرة ومحاسبة المجرمين وجبر الأضرار الفردية والجماعية ضمانا لعدم التكرار.

في المرحلة الأخيرة من عمر هيئة الإنصاف والمصالحة التي انتهت ولايتها بتاريخ 6/1/2006 ارتكب النظام المخزني جريمة ضد الإنسانية أثناء نبش المقبرة الجماعية بالدار البيضاء لضحايا أحداث 20 يونيو 1981بالجرافات لاستخراج رفاة الضحايا التي تمت ليلا يوم 10/12/ 2005 ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة.

فكيف يتم الجزم بأن 74 من الضحايا المعروفة هويتهم دفنوا في المقبرة الجماعية بثكنة الوقاية المدنية، في حين أن عدد ضحايا هذه الأحداث بلغ 114 ضحية بحسب التقرير الختامي؟ فمن المحتمل جدا أن تضم هذه المقبرة الجماعية عددا من مجهولي الهوية، وأن يكون عدد من معروفي الهوية مدفونين في أماكن أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الرفات المستخرجة من هذه المقبرة الجماعية حسب المعلوم لدينا هو 79 رفات.

وفي الأخير لا بد من الإشارة أن الحقيقة وتحديد هوية الرفات وجبر الضرر الفردي والجماعي ومحاكمة الجلادين والحفاظ على الذاكرة حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا زالت لم تجد طريقها إلى حل عادل ومنصف.

الاحتجاجات الشعبية في ألبانيا:

بين رفض الفساد والدفاع عن الموارد العامة
المنتجع، ليس إلا شرارة أشعلت الغضب

المصطفى خياطي

شهدت ألبانيا خلال الأيام الأخيرة موجة من الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة، اتخذت أشكالاً متعددة وعكست حالة من التذمر الاجتماعي والسياسي المتزايد. وقد تركزت هذه الاحتجاجات حول قضايا الفساد، وتغول رأس المال الكبير، وتدهور الأوضاع المعيشية، إضافة إلى الاعتراض على مشاريع استثمارية ضخمة اعتبرها المحتجون تهديداً للبيئة وللمصلحة العامة.

في العاصمة تيرانا خرج آلاف المواطنين إلى الشوارع مطالبين بمحاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا فساد وباستقالة رئيس الوزراء الألباني إيدي راما. كما شهدت عدة تظاهرات مواجهات مع قوات الأمن، استُعملت خلالها الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه، وأوقفت السلطات عدداً من المحتجين.

ومن أبرز أسباب الغضب الشعبي الاحتجاج على مشروع سياحي ضخم مدعوم من المستثمر الأمريكي جاريد كوشنر،و زوجته إيفانكا ترامب، والمتعلق بإقامة منتجعات فاخرة على سواحل ومناطق بيئية محمية في ألبانيا. كانت في السابق قواعد عسكرية سوفياتية. وقد اعتبر المحتجون أن المشروع يمثل نموذجاً لاستغلال الموارد الطبيعية لصالح الرأسمال الأجنبي والمحلي المتحالف معه، على حساب السكان والبيئة، و مدخلا للتواجد التوسعي الصهيو/أمبريالي على حساب سيادة البلاد و الدولة. كما أثارت أعمال التسييج والبناء في مناطق حساسة بيئياً غضباً واسعاً لدى الناشطين والسكان المحليين.

لكن الاحتجاجات لا يمكن اختزالها في البعد البيئي فقط. فخلف هذه التعبئة الشعبية توجد أزمة أعمق تتعلق بطبيعة النموذج الاقتصادي الذي ساد ألبانيا منذ انهيار النظام الاشتراكي في بداية التسعينيات. فقد أدت سياسات الخوصصة والانفتاح غير المشروط على الرساميل الأجنبية إلى تركيز الثروة في أيدي أقلية من رجال الأعمال والسياسيين، بينما عانت فئات واسعة من العمال والشباب من البطالة والهجرة وتدهور الخدمات الاجتماعية.

ومن منظور مادي جدلي ،تعكس هذه الاحتجاجات التناقض المتزايد بين مصالح الأغلبية الشعبية ومصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة. فالدولة الألبانية، رغم الخطاب الرسمي حول التنمية والاستثمار، تبدو في نظر الكثيرين أداة لتسهيل تراكم الأرباح لفائدة المجموعات الاقتصادية الكبرى، سواء المحلية أو الأجنبية. ولذلك تحولت المطالب من مجرد الاعتراض على مشروع معين إلى التشكيك في السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة برمتها.

كما أن الاحتجاجات كشفت أزمة ثقة عميقة تجاه الأحزاب السياسية التقليدية. فجزء من الحركة الاحتجاجية حاول الحفاظ على استقلاليته عن الصراع بين الحكومة والمعارضة البرلمانية، معتبراً أن الطرفين يمثلان في النهاية مصالح فئات نافذة داخل النظام القائم. وقد برزت شعارات تدعو إلى الديمقراطية الشعبية والشفافية وحماية الثروات الوطنية من المضاربة والفساد.

ورغم أن هذه الاحتجاجات لم تؤد حتى الآن إلى تغيير سياسي جذري، فإنها تعبر عن حالة غليان اجتماعي مرشحة للاستمرار. فالأسباب البنيوية التي فجرتها ما تزال قائمة: التفاوت الاجتماعي و الفوارق الطبقية والفساد، وهيمنة رأس المال الكبير، وتراجع قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب الفئات الشعبية.

إن ما يجري في ألبانيا يبرز مرة أخرى أن الاستقرار الظاهري الذي تروج له الحكومات الليبرالية يمكن أن يخفي تناقضات اجتماعية عميقة. وعندما تتراكم هذه التناقضات، تتحول إلى حركات احتجاجية قد تبدأ بمطلب محدد، لكنها سرعان ما تطرح أسئلة أوسع حول طبيعة السلطة والملكية والعدالة الاجتماعية.

وبذلك تشكل الاحتجاجات الألبانية الحالية تعبيراً عن رفض شعبي لمسار اقتصادي وسياسي يرى فيه كثير من المواطنين تكريساً لسلطة الأقلية الثرية على حساب مصالح الأغلبية، وهو ما يمنحها بعداً اجتماعياً وسياسياً يتجاوز حدود القضية البيئية التي كانت الشرارة الأولى لانطلاقها.

لا للطرد... لا لتجريم الفعل الأوطامي
ومن أجل إسقاط القرارات الانتقامية والدفاع عن الجامعة العمومية

في سياق المعركة النضالية المفتوحة التي يخوضها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع القنيطرة دفاعا عن الجامعة العمومية وعن الحق في التعليم، وتصديا للقانون التخريبي 59.24 وما يحمله من توجهات تروم تسريع وتيرة خوصصة التعليم العالي والإجهاز على ما تبقى من مكتسبات تاريخية راكمتها الحركة الطلابية المغربية عبر عقود من النضال والتضحيات، تواصل الجماهير الطلابية ومناضلو ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب معركتهم دفاعا عن الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة.

ويأتي ذلك في ظل هجمة قمعية ممنهجة تقودها رئاسة جامعة ابن طفيل، تجسدت في الاعتقالات والمتابعات والمحاكمات السياسية، والطرد الجماعي الذي طال 22 مناضلا ومناضلة، إلى جانب منع الأنشطة الطلابية ومحاصرتها، والسطو على اللوجستيك الخاص بالأيام السياسية والإشعاعية، وتمزيق الإصدارات والسبورات الحائطية، ومختلف أشكال التضييق التي تستهدف العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة في محاولة مكشوفة لتجريم الفعل الأوطامي وإخضاع الجامعة لمنطق المنع والقمع.

وإذا كانت رئاسة الجامعة قد اختارت منذ بداية هذه المعركة نهج المقاربة القمعية والهروب إلى الأمام بدل الإنصات للمطالب المشروعة للجماهير الطلابية والتفاعل المسؤول معها، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بدورها تواصل انتهاج سياسة الآذان الصماء والتنصل من مسؤوليتها السياسية، من خلال تجاهلها لهذا الملف ورفضها التدخل العاجل لإيقاف القرارات الانتقامية التي تهدد المسار الدراسي للطلبة والطالبات، خاصة في ظل اقتراب الاستحقاقات الجامعية.

إن استمرار هذا التعنت، والإصرار على معالجة المطالب الطلابية بمنطق القمع والتجاهل بدل الحوار والمسؤولية، يكشف بوضوح أن ما يجري ليس مجرد تدبير إداري معزول، بل جزء من سياسة أوسع تستهدف الحركة الطلابية وإطارها العتيد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتسعى إلى فرض واقع جامعي خال من أي فعل نقابي أو سياسي مناضل قادر على التصدي لمخططات التخريب الجامعي.

وأمام استمرار هذا الوضع، ورفضا لقرارات الطرد الانتقامية في حق 22 مناضلا ومناضلة، وتشبثا بالحق في التعليم وحرية العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة، واستمرارا في المعركة النضالية دفاعا عن الجامعة العمومية ومكتسباتها التاريخية، فإننا نعلن للرأي العام المحلي والوطني عن خوض:

اعتصام مفتوح أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بمدينة الرباط، مرفوقا بأشكال نضالية احتجاجية وتصعيدية، ابتداء من يوم الثلاثاء 09 يونيو، إلى حين الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة وإنهاء هذا الاستهداف الممنهج.

وعليه فإننا نعلن للرأي العام ما يلي:

• إدانتنا الشديدة للهجمة القمعية الممنهجة التي تستهدف الحركة الطلابية بموقع القنيطرة، ولكافة أشكال التضييق والمنع والتجريم الممارسة في حق مناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

• تحميلنا رئاسة جامعة ابن طفيل ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار كامل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن الوضع الذي آلت إليه الأوضاع داخل الجامعة، وعن كل ما قد تؤول إليه هذه المعركة نتيجة سياسة التعنت والإقصاء ورفض الحوار.

• مطالبتنا بالإلغاء الفوري وغير المشروط لقرارات الطرد الانتقامية، وتمكين كافة الطلبة المطرودين من حقهم في الدراسة واجتياز الاستحقاقات الجامعية دون قيد أو شرط.

• تشبثنا بإسقاط كل المتابعات والمحاكمات السياسية التي تستهدف مناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ورفضنا لكل أشكال تجريم الفعل الأوطامي.

• تأكيدنا استعداد الجماهير الطلابية لمواصلة وتصعيد المعركة النضالية بكافة الأشكال المشروعة والممكنة دفاعا عن الجامعة العمومية وعن الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة.

• دعوتنا الجماهير الطلابية بمختلف المواقع الجامعية، وكافة القوى الديمقراطية والتقدمية والهيئات الحقوقية والنقابية، إلى الانخراط في دعم هذه المعركة ومساندتها، باعتبارها معركة دفاع عن الحق في التعليم وعن حرية العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة المغربية.

لا للطرد... لا للاعتقال السياسي
لا لتجريم الفعل الأوطامي
المجد والخلود لشهداء الحركة الطلابية
وعاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

بتاريخ:06-06-2026

حدث الأسبوع

ظاهرة الفراقشية بالمغرب

ج. حسن

يرجع أصل كلمة الفراقشية إلى اللصوص الذين ينقضون ليلا، مدججين بالأسلحة البيضاء والعصي وأحيانا بأسلحة الصيد على كساب لسرقة ماشيته التي تعب من أجل تربيتها بمعية أفراد أسرته، هذه الظاهرة تزداد أو تنقص حسب مستوى الأمن بالبوادي، غير أن الفرق بين الأصل والفراقشية الجدد الذين يسرقون المال العام في شتى المجالات هو أن هؤلاء يسرقون تحت حماية القانون «الذي يشرعه برلمان الأعيان الذي أفرزته الإنتخابات المخزنية والتي يحاول النظام وخدامه التعبئة لها مجددا بشتى الوسائل بذريعة. المقاطعة ليست حلا، وأهمية بل وضرورة دخول الشباب المجال السياسي " لقطع الطريق على الفاسدين/ات "هكذا فالفراقشية هم لصوص وعصابات، الأصل منهم يستعملون القوة المادية (العنف) لسرقة مواشي المواطنين/ات، في حين الجدد منهم يسرقون بقوة القانون الذي أنتجه حلفاءهم خاصة بعد سحب مشروع قانون الإثراء غير المشروع وحرمان المجتمع المدني من الترافع في جرائم نهب المال العام وعدم تفعيل مبدأ من أين لك هذا؟ ويتضح بأن الدولة ليست محايدة، بل هي الأداة أو الجهاز الذي يحمي مصالح الكتلة الطبقية السائدة. مثالان فقط يبينان ظاهرة الفراقشية الجدد، ففي فضيحة قطاع الصحة، رفضت الأغلبية الحكومية تشكيل لجنة تقصي الحقيقة باسم القانون (الأغلبية) ومع بداية شهر يونيو 2026 صوتت الأغلبية مجددا في مجلس المستشارين ضد تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول الفراقشية المستفيدين من الدعم لاستيراد الأغنام والأبقار لتخفيض أثمان اللحوم الحمراء « وهم 27 من حزب التجمع الوطني للأحرار و19 عن حزب الأصالة والمعاصرة و17 من حزب الاستقلال و12 عن الحركة الشعبية و8 عن الاتحاد الإشتراكي مما يبين أن العملية لم تمر بالشفافية وأن هذه الأحزاب متورطة بشكل أو بآخر في نهب وتبذير المال العام، لذلك من الواضح، أن المؤسسات المخزنية ما هي إلا لخدمة مصالح الكتلة الطبقية المسيطرة على وسائل الإنتاج، وهذا يجد سنده في الدستور اللاديمقراطي الممنوح سنة 2011 والذي لا يسمح بالتفعيل الحقيقي لبند «ربط المسؤولية بالمحاسبة» بسبب هيمنة جهات غير منتخبة وفوق المؤسسات على القرار السياسي. إن حدث هذا الأسبوع المتمثل في رفض 83 مستشار في مجلس المستشارين التصويت على لجنة تقصي الحقائق في ملف فراقشية الأغنام والأبقار. يبين بما لا يد مجال للشك، أن عملية نهب المال العام تمت بتخطيط وسبق إصرار بين عناصر المافيا المتحكمة في مختلف شرايين اقتصاد البلاد. أما الرهان على المؤسسات المخزنية فهو رهان خاسر، مما يتطلب من أحرار وحرائر هذا البلد الجريح تشكيل جبهة شعبية واسعة لمناهضة الفساد والاستبداد ومحاكمة مختلف أشكال الفراقشية المحميين من النظام الفاسد.

إن الفساد أصبح مزمنا، لكون النظام المخزني لا يمكن أن يستمر في ظل الشفافية والربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة والقضاء على اقتصاد الريع، إحدى آليات اشتغاله والتقليص من نفقات البذخ وتوجيه أموال الشعب بما يخدم مصالحه الحقيقية، لذلك فالتغيير الجذري للأوضاع القائمة ضرورة لإنقاذ البلاد من الإفلاس، أما الرهان على الإصلاح من الداخل هو ضحك على الذقون. فمتى سنستوعب الدروس؟